

الموجز في المنطق

السيد صادق الشيرازي (دام ظلّه)

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

ما هي فائدة المنطق، وما هي الحاجة إلى تعلمه ودراسته؟

سؤال يبادرك به بعض طلاب المدارس الحديثة، إن فتحت معه كلاماً حول (المنطق) لأن المنهاج الدراسي العام، والخطوط العلمية العريضة - في عالم اليوم - يخلوان عن دراسة (المنطق) نهائياً. إذن فمن حق الطالب أن يبادرك بهذا الاستفهام، لأنه منذ أن فتح عينيه في الابتدائية، حتى نهاية الجامعة لم يطرق سمعه اسم (المنطق)، في حين انه درس كثيراً، وحصل على معلومات كثيرة من مختلف العلوم والفنون.

الجواب:

الخطأ في العلوم يكون فساده وآثاره بمقدار الأمر الذي أخطئ فيه، فالخطأ في (النحو) معناه التلغظ بما يستهجن عند العرب، والخطأ في البلاغة معناه التكلم بما لا يجدر عن الأدباء والفصحاء، والخطأ في التاريخ معناه نسبة واقعة إلى غير صاحبها، وهكذا.. وهكذا.. ومن الطبيعي أن يختلف مقدار الخطأ في الشدة والضعف، والكثرة والقلّة، لكنه خطأ خاص في موضوع شخصي، بالنسبة لأمر معين.

أما الخطأ في الفكر، والاشتباه في الاستنتاج، فهو أكبر الأخطاء وأسوأ الاشتباهات، لأنه خطأ عام شامل لكل العلوم والفنون.

(والمنطق) هو العلم الذي (يعصم الإنسان عن الخطأ في الفكر).

ونسبة الخطأ في الفكر إلى الخطأ في غيره من (النحو) و(البلاغة) و(التاريخ) وغيرها ليست إلا كنسبة الخطأ في قاعدة كلية، إلى الخطأ في فرد من أفراد تلك القاعدة.

فمن تعلم - خطأ - أن (كل فاعل مجرور) يقع في عشرات ومئات الأخطاء يومياً، بخلاف من عرف أن (كل فاعل مرفوع)، لكنه أخطأ في التلغظ مرة واحدة فَجَرَّ الفاعل، كذلك الذي أخطأ في الفكر، لابد أن تقع له أخطاء بالعشرات يومياً في العلوم كلها.

من ذلك: تظهر لنا فائدة المنطق، وسبب الحاجة إليه.

فالمنطق: هو الذي يعصم أفكارنا عن السهو والاشتباه في الاستدلال، وعن الاتخاذ بالمغالطات والتمويهات في المخاصمات، فيكشف لنا محل الخطأ، وينبهنا لموقع التمويه، فيضع - تماماً - النقاط على الحروف. فهو العلم الذي يعصمك عن الاشتباه في كل العلوم، وبدونه لا تأمن السهو في أي علم.

وهذا الذي ذكرناه لا يعرفه الطالب إلا بعد دراسة هذا العلم باستيعاب، وتفهمه بعمق.

وما هذه الفائدة العالية للمنطق إلا، لأنه منتزع من صميم الفطرة البشرية، ومستفاد من الأصول العقلية العامة التي جعلت (المنطق) بحيث يتلقاه الإنسان بعقله وفطرته قبل أن يراه وبصره.

إذن: فمن ضروريات كل باحث ومنقب ومحقق أن يكون على بصيرة تامة من قواعد علم (المنطق) لكيلا يخطئ من حيث يظن أنه أصاب، ولا يغلط فيما يعتقد أنه صحيح.

وما أكثر هذه المبادئ الفاسدة التي جرفت أكثر الناس بأحبابيلها إلا نتيجة عدم دراستهم علم المنطق في

المنهاج التعليمي العام العالمي اليوم - فترى الناس - وفيهم المفكرون - يميلون بكل ربح. ولو أنهم كانوا قد عرفوا صواب الاستدلال من فساده، وصحة الاستنتاج من خطئه، وكيفية استنباط النتيجة من المقدمات، لما تزلقوا مع كل فكرة وافدة ولا اعتنقوا كل رأي جديد. وهذا الكتاب (الموجز في المنطق) ليس إلا محاولة بدائية في هذا الميدان، ليجعل دارس هذا العلم، على خبرة بأهم قواعده الكلية، فتصبح دراسته للكتب المفصلة المعقدة عن بصيرة وتفهم. والله المسئول أن يجعله ذخري ليوم الفاقة، ويتلقاه بقبول حسن، إنه سميع مجيب.

كربلاء المقدسة

صادق مهدي الحسيني

المقدمات

فصل (١)

الإحسان له قوة - تسمى (الذهن) - تنتقش فيها الصور كالمرآة، لكن الفرق بين (الذهن) وبين (المرأة) أن (المرأة) لا تنتقش فيها إلا صور (المبصرات) التي ترى بالعين فقط، وفي (الذهن) تنتقش صور المبصرات، وغيرها من سائر المحسوسات، والمعقولات.

فصل (٢)

المحسوس هو الشيء الذي يعرف ويدرك بواسطة إحدى الحواس الخمس، وهي: (الباصرة) و(السامعة) و(الشامة) و(الذائقة) و(اللامسة).

فالجبل شيء محسوس لأنه يعرف ويدرك بالعين (الباصرة).

والصوت شيء محسوس لأنه يعرف ويدرك بالأذن (السامعة).

والريح الطيب، والريح الكريه، من المحسوسات لأنهما يعرفان ويدركان بالأنف (الشامة).

والحلاوة، والحموضة من المحسوسات، لأنهما تعرفان وتدركان باللسان (الذائقة).

والخشونة، والنعومة، والحر والبرد تعرف وتدرک بجميع أجزاء البدن (اللامسة).

فهذه هي المحسوسات الخمسة.

والمعقول: هو الشيء الذي يعرف ويدرك بغير هذه الحواس الخمس، فمثلاً: (الاثنتان زوج) و(الواحد فرد)

و(٢ × ٢ = ٤)، و(٢ + ١ = ٣) كل هذه لا تعرف ولا تدرك بالعين، ولا بالأذن ولا بالأنف، ولا باللسان، ولا

بالمس. وإنما تعرف وتدرک بالعقل، ولذا يقال لها (المعقولات).

فصل (٣)

إذا توجهت إلى إنسان، وحدثت صورته في (ذهنك) فهذا يسمى (تصوراً).

وإذا نظرت إلى ديك، وانتقشت صورته في (ذهنك)، فهذا (تصوّر) أيضاً.
 وإذا سمعت صوتاً، وحدث في (ذهنك) العلم بذلك الصوت فهذا العلم (تصوّر) أيضاً.
 فأما إذا عرفت أن ذلك الإنسان عالم وقلت: (هذا عالم) فقد نسبت العلم إلى ذلك الإنسان، فهذه النسبة تسمى (تصديقاً)، وإذا توجهت إلى أن الديك الذي رأيته أبيض، فقلت: (هذا الديك أبيض) فقد نسبت البياض إلى ذلك الديك. فهذه النسبة (تصديق) أيضاً.
 وإذا توجهت إلى أن الصوت الذي سمعته صوت زيد، فقلت: (هذا الصوت من زيد)، فقد نسبت إلى الصوت كونه من زيد، فهذه النسبة (تصديق) أيضاً.
 فاعلم: أن الصور التي تحدث في (الذهن) هي:
 - إما تصور.
 - وإما تصديق.
 فإن كان، نسبة شيء إلى شيء فتلك الصورة تسمى (تصديقاً)، وإن لم تكن نسبة شيء إلى شيء فتلك الصورة تسمى (تصوراً).
 إذن فالعلم - الذي هو إدراك الأشياء- منحصر في التصور والتصديق.
 والتصديق قد يكون نسبة إيجاب شيء إلى شيء، مثل (زيد قائم) وقد يكون نسبة عدم شيء إلى شيء مثل (زيد ليس بقائم) فإنه قد نسب عدم القيام إلى زيد.

فصل (٤)

التصور على نوعين:

إما واضح معلوم، مثل تصور (النار) و(الماء) ونحوهما ويسمى (التصور البديهي).
 وإما مجهول غير واضح، مثل تصور (الجن) و(الروح) ونحوهما، ويسمى (التصور النظري) لاحتياج معرفته إلى النظر والفكر.

وكذلك التصديق على نوعين:

إما واضح معلوم، مثل تصديق (النار حارة) و(الثلج بارد) ونحوهما، ويسمى (التصديق البديهي).
 وإما مجهول غير واضح، بل يحتاج إلى التفكير، مثل (الدنيا مخلوقة) و(الإنسان خلقه الله) ويسمى (التصديق النظري) لاحتياجه إلى النظر والفكر.

وطريق معرفة (التصور النظري) هو ترتيب التصورات (البديهية) بنحو يوصل إلى ذلك (التصور النظري).
 وطريق معرفة (التصديق النظري) هو ترتيب التصديقات (البديهية) بنحو يوصل إلى ذلك (التصديق النظري).

وسياتي كيفية ذلك في أواخر الكتاب.

فصل (٥)

(المعرف) - عند علماء المنطق - يقال لتلك التصورات المعلومة (البيديهية) التي توصل الإنسان إلى تصور (نظري) مجهول، فتجعله معلوماً.
و(الحجة) - عندهم - يقال لتلك التصديقات المعلومة (البيديهية) التي توصل الإنسان إلى تصديق (نظري) مجهول، فتجعله معلوماً.
فالمقصود من فن المنطق، معرفة (المعرف) و(الحجة) فقط، حتى يتمكن الشخص من تحصيل المجهولات (التصورية) و(التصديقية)، من (التصورات) المعلومة و(التصديقات) المعلومة.

فصل (٦)

(النحو) وضع لمعرفة الألفاظ، وأنها مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة، معربة أم مبنية، فالذي يريد أن يتعلم (النحو)، يحتاج إلى الألفاظ لذاتها.
ولكن (المنطق) وضع لمعرفة المعاني لا الألفاظ، لأن (المعرف) هو معاني تلك التصورات المعلومة التي توصل إلى تصور مجهول (نظري) لا ألفاظها، و(الحجة) هي معاني تلك التصديقات المعلومة التي توصل إلى تصديق مجهول (نظري) لا ألفاظها، وإنما البحث في (المنطق) عن الألفاظ - كبعض الفصول القادمة - إنما هو لتوقف معرفة المعاني على الألفاظ، إذ لا يمكن تفهيم المعنى العميق إلا باللفظ، وكذلك لا يمكن تفهيم المعنى العميق إلا باللفظ.

الدلالات

فصل (٧)

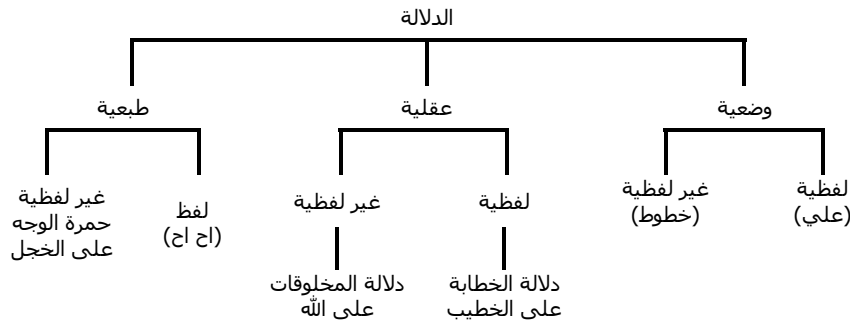
الدلالة: هي كون الشيء، بحيث لو حصل العلم به لزم منه العلم بشيء آخر، كصفرة الوجه الدالة على الخوف، فلو حصل العلم بصفرة وجه شخص يلزم من ذلك حصول العلم بخوفه.
والوضع: هو تخصيص شيء بشيء آخر، بحيث يلزم من العلم بالشيء الأول، العلم بالشيء الثاني، مثلاً: لو وضع زيد لابنه اسم (علي) بمعنى أنه خص هذا الاسم لابنه، فيصير (علي) لابن زيد بحيث لو قال شخص (علي) يعرف ابن زيد أن رجلاً يريد، ولو قال شخص لزيد: (علي فعل كذا) يعلم زيد بأنه ابنه هو المقصود بهذا الكلام.
إذن، الوضع قسم من الدلالة كما سيأتي.

فصل (٨)

الدلالة على ثلاثة أقسام:

١- الدلالة الوضعية، وهي التي يكون سبب الدلالة فيها هو الوضع.

- ٢- الدلالة العقلية، وهي التي يكون سبب الدلالة فيها العقل.
- ٣- الدلالة الطبيعية، وهي التي يكون سبب الدلالة فيها الطبيعة.
- وكل واحدة من هذه الدلالات : إما لفظية، أو غير لفظية.
- فالدلالة الوضعية اللفظية: مثل (علي) الذي يدل على ابن زيد.
- والدلالة الوضعية غير اللفظية: مثل دلالة الخطوط، والعقد والإشارات والنصب على معانيها.
- والدلالة العقلية اللفظية: مثل أنه لو سمع شخص خطابة، يحصل له العلم بأن إنساناً يتكلم، فالدلالة لفظية لأن ألفاظ الخطابة، دلت على وجود خطيب متكلم، وعقلية لأن العقل هو الذي يدل على أن كل كلام يجب أن يصدر من متكلم.
- والدلالة العقلية اللفظية: مثل دلالة هذه المخلوقات على وجود (الله) الخالق، فالدلالة غير لفظية لأن المخلوقات لا تتكلم بوجود الله، وعقلية، إذ العقل هو الذي يدل الإنسان على أن خالق هذه الموجودات هو (الله) سبحانه.
- والدلالة الطبيعية اللفظية: كدلالة (اح اح) على وجع الصدر فطبع الإنسان يدل على أنه متى وجع صدر شخص يخرج منه هذه الأصوات. والدلالة لفظية لأن هذه الأصوات ألفاظ تخرج من فم من وجع صدره.
- والدلالة الطبيعية غير اللفظية: مثل دلالة صفرة الوجه على الخوف، وحمرة الوجه على الخجل، فطبع الإنسان يدل على أنه متى خاف شخص اصفر وجهه، أو خجل شخص احمر وجهه، والحمرة والصفرة ليستا من الألفاظ فالدلالة غير لفظية.



فصل (٩)

المعتبر - عند علماء المنطق - من هذه الدلالات الست هو الأول (الدلالة الوضعية اللفظية) لأن الغالب الإفادة والاستفادة بها.

والدلالة الوضعية اللفظية منحصرة في ثلاثة أقسام: (المطابقة) و(التضمن) و(الالتزام).

فالمطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ (من حيث انه تمام معناه) (١) كدلالة (الإنسان) على معنى (الحيوان الناطق) فإن معنى الإنسان ذو جزئين: الحيوانية، والناطقية، وكدلالة لفظ (زيد)

١- حيث أن عمق هذه الجملة لا يستعد له فهم المبتدأ في المنطق أعرضنا عن تفسيرها لفهمها في كتب المنطق المفصلة.

على جميع أجزائه من رأسه إلى قدمه، في قولك (جاء زيد).
 والتضمن: هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ (من حيث انه جزء المعنى) كدلالة (زيد) على رأسه، أو يده، فقولك (جاء زيد) معناه: جاء جميع بدن زيد، والرأس، واليد في ضمن البدن فتكون لفظة (زيد) دالة على يده، ورأسه بالتضمن.
 والالتزام: هو دلالة اللفظ على شيء خارج عن حقيقة معنى اللفظ ولازم للفظ في الذهن (من حيث هو كذلك) بأن كان ذلك الشيء الخارج عن الحقيقة، بحيث كلما ذكر اللفظ بادر ذلك شيء إلى ذهن السامع أيضاً، كدلالة الشمس على ضوئها، فإن ضوءها خارج عن حقيقتها، ولكن الضوء هو بحيث كلما ذكرت لفظة (الشمس) ابتدر إلى الأذهان معنى ضوئها - أيضاً - بالإضافة إلى نفس (القرص).

فصل (١٠)

اللفظ يدل على تمام المعنى الذي وضع له اللفظ بمجرد الاستعمال دلالة مطابقية، فقولك (زيد) - بمجرد التلفظ به - يدل على جميع أجزاء جسد زيد.
 وكذلك يدل - بمجرد الاستعمال - على جزئه دلالة تضمنية، فقولك (زيد) - بمجرد التلفظ به - يدل على رأس زيد، ويده، وغير ذلك من أجزائه.
 أما دلالة اللفظ على تمام المعنى فلأن تمام المعنى هو الذي وضع له اللفظ.
 وأما الدلالة على جزء المعنى، فلأن لفظ زيد الذي دل على جميع أجزاء بدنه يدل على بعض تلك الأجزاء أيضاً، لأن فهم الكل يستلزم فهم الجزء.
 لكن دلالة الالتزام تحتاج إلى كون ذلك المعنى الخارج عن الحقيقة بحيث كلما ذكر اللفظ جاء ذلك المعنى الخارج في الذهن، كضوء الشمس الذي هو خارج عن حقيقة الشمس، ولكنه يدخل في ذهن السامع كلما ذكرت لفظة (الشمس).
 وإلا لم يكن للفظ دلالة التزامية، فمثل (زيد) ليس له دلالة التزامية، إذ كلما ذكر لفظ (زيد) لا يجيء في ذهن السامع معنى خارج عن حقيقته، وعلماء المنطق يعتبرون في - دلالة الالتزام - الدلالة على ذلك المعنى الخارج عن الحقيقة دائماً، وكلية (٢).

فصل (١١)

اللفظ الموضوع لمعنى إما معناه مركب له أجزاء، أو معناه بسيط لا جزء له.
 فالمركب الذي لمعناه أجزاء، اثنان:
 الأول: ما فيه الدلالات الثلاث (المطابقة، والتضمن، والالتزام) مثل لفظة (الشمس) فهي بمجرد التلفظ بها تدل على جميع قرص الشمس فهذه المطابقة، وتدل على نصف القرص - لأن ما يدل على جميع القرص يدل

٢ - دائماً) يعني: في جميع العصور، و(كلية) يعني عند جميع الناس.

على نصفه بطريق أولى - وها التضمن، وتدل على النور الخارج منها - والنور خارج عن حقيقة الشمس، وملازم مع (الشمس) فلما ذكرت هذه اللفظة تبادر إلى الأذهان نورها وهذا الالتزام.

الثاني: ما فيه دلالة (المطابقة) ودلالة (التضمن) فقط، مثل لفظة (زيد) فإنها بمجرد التلفظ بها تدل على جميع بدن زيد فهذه المطابقة، وتدل على رأس زيد ضمناً، وهذا التضمن.

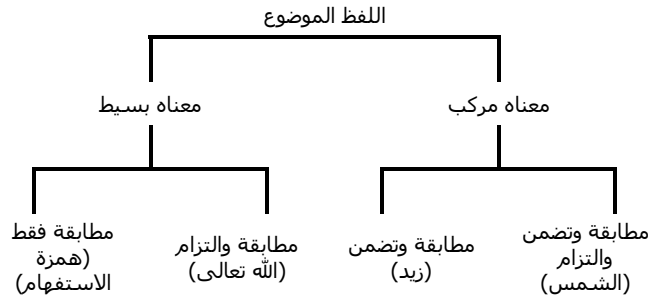
واللفظ البسيط الذي لا جزء لمعناه، اثنان - أيضاً :-

الأول: ما فيه دلالة (المطابقة) ودلالة (الالتزام) مثل (الله) فإنه بمجرد التلفظ بهذا الاسم الأعظم يدل على ذات الله تعالى فهذه المطابقة، ويدل على أنه (الخالق) هذا الالتزام.

وليس له جزء - تعالى عن ذلك - فليس له (الله) دلالة التضمن.

الثاني: ما فيه دلالة (المطابقة) فقط، مثل (همزة الاستفهام) فإن معناها هو ذلك الحرف المفتوح الذي يخرج

من الفم، فهذه المطابقة، وحيث لا جزء له ولا لازم، فليس فيه دلالة التضمن، ولا دلالة الالتزام.



فصل (١٢)

اللفظ الدال على المعنى المطبقي نوعان:

١- مركب، وهو اللفظ الذي دل جزؤه، على جزء معناه المقصود، وكانت هذه الدلالة مقصودة، مثل (زيد قائم) فإن (زيداً) الذي هو جزء هذه الجملة يدل على جزء المعنى، يعني ذلك الشخص المعين المعلوم وكذلك (قائم) الذي هو جزء هذه الجملة يدل على جزء المعنى، يعني (القيام) وهذه الدلالة مقصودة - أيضاً - إذ أن المتكلم حينما يقول (زيد قائم) يقصد بكل واحد من (زيد) و(قائم) معناه الذي وضع له.

٢- مفرد: وهو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه للمقصود، دلالة مقصودة، وينقسم المفرد إلى أربعة

أقسام:

الأول: ما لم يكن للفظه جزء أصلاً كهمزة الاستفهام المفتوحة (أ).

الثاني: ما كان للفظ جزء، وللمعنى جزء، ولكن لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى، مثل (زيد) فإن للفظه ثلاثة أجزاء (الزاء، والياء، والذال) ولمعناه - وهو ذلك الشخص المعين - أجزاء كثيرة من (اليد، والرجل، والرأس، وغيرها) ولكن أجزاء لفظة (زيد) لا تدل على أجزاء بدن (زيد) فالزاء - مثلاً - لا تدل على يد (زيد) والياء لا تدل على رجل (زيد).

الثالث: ما كان للفظ جزء، ولمعناه جزء، ودل جزء اللفظ على جزء المعنى، لكن لا على جزء المعنى المراد،

مثل (عبد الله) إذا كان علماً واسماً لشخص، فإن اللَّفْظ له جزءان (عبد) و(الله) والمعنى له جزءان أيضاً، وجزء اللفظ يدل على جزء المعنى، فالعبد يدل على ما يقابل (الحر) و(الله) يدل على الخالق، ولكن المراد من كلمة (عبد الله) هو ذلك الشخص المعين الذي اسمه (عبد الله)، و(عبد) لا يدل على جزء من بدن ذلك الشخص، و(الله) لا يدل على جزئه الآخر - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -.

الرابع: ما كان للفظ جزء، ولمعناه جزء، ودل جزء اللفظ على جزء المعنى المراد، لكن لم تكن هذه الدلالة مقصودة، مثل (الحيوان الناطق) إذا صار اسماً لإنسان، فإن اللَّفْظ له جزءان (الحيوان) و(الناطق)، والمعنى له جزءان - أيضاً - وجزء اللفظ يدل على جزء المعنى، فالحيوان يدل على الحيوانية الموجودة في الإنسان، و(الناطق) يدل على ناطقية الإنسان، والمراد من كلمتي (الحيوان) و(الناطق) هو نفس هذا المعنى الموجود في الإنسان، لكن مقصود المتكلم حينما يقول (جاء الحيوان الناطق) - قاصداً ذلك الإنسان المعين - ليس أنه جاء الذي متصف بالحيوانية والناطقية، إذ ربما لا يعرف المتكلم معنى (الحيوان الناطق) وإنما مقصوده: جاء ذلك الشخص المعين الذي وضع له اسم (الحيوان الناطق).

الحقيقة والمجاز

فصل (١٣)

استعمال اللفظ في تمام المعنى الموضوع له اللفظ يسمى (حقيقة)، مثل قولك (رأيت الشمس) تقصد أنك رأيت جميع قرص الشمس.

واستعمال اللفظ في جزء المعنى الموضوع له اللفظ، أو في خارجه يسمى (مجازاً) مثل قولك (رأيت الشمس) تقصد أنك رأيت بعض قرص الشمس حين الغروب، أو تقصد أنك رأيت نور الشمس.

وكذلك استعمال اللفظ في غير المعنى الموضوع له يسمى (مجازاً) - أيضاً - مثل قولك (رأيت أسداً) قاصداً أنك رأيت رجلاً شجاعاً.

ولابد في حين استعمال اللفظ مجازاً (سواء في جزء المعنى، أو في خارجه، أو في معنى آخر) من قرينة تدل على إرادة المعنى المجازي.

فمثلاً تقول - حين استعمال اللفظ في جزء المعنى - (رأيت الشمس في حال الكسوف) فإن (في حال الكسوف) قرينة تدل على أن المراد من (الشمس) بعضها وأنت رأيت بعض قرص الشمس لا تمام القرص، لأن حال الكسوف لا يرى بعض قرص الشمس.

وتقول - حين استعمال اللفظ خارج المعنى -: (دخلت الشمس في غرفتي) فكلمة (دخلت) قرينة تدل على أن المراد من (الشمس) نورها، لأن الذي يدخل الغرفة هو نور الشمس، لا نفس قرص الشمس.

وتقول - حين استعمال اللفظ في غير معناه -: (رأيت أسداً في الحمام) فكلمة (في الحمام) قرينة تدل على أن المراد من (الأسد) ليس معناه الأصلي، يعني الحيوان المفترس، وإنما المراد من (الأسد) هو (الرجل الشجاع) إذ الرجل الشجاع هو الذي يدخل الحمام، أما (الأسد) المفترس فلا يدخل الحمام.

فصل (١٤)

قد يكثر استعمال اللفظ في معناه المجازي بحيث يكون ذلك المعنى المجازي هو الذي يفهم من اللفظ بدون قرينة، ولا يفهم المعنى الحقيقي بدون قرينة، فهذا يسمى (منقولاً) مثل الصلاة فإن معناها الحقيقي الأصلي هو (الدعاء) بأي نوع كان، وبأي شكل صار واستعمالها في هذه الركعات المخصوصة مجاز، ولكن كثرة استعمالها في هذا المعنى المجازي، جعلها بحيث كلما يقال (الصلاة)، يفهم منها المعنى المجازي، ولا يفهم المعنى الحقيقي، فحينئذ يجب عند استعمال مثل هذا اللفظ وإرادة معناه الحقيقي، من الإتيان بقرينة تدل على أن المقصود من اللفظ معناه الحقيقي المهجور، مثل أن تقول: (صليت صلاة رؤية الهلال) ف(رؤية الهلال) قرينة على أن المراد من (الصلاة) هو (الدعاء) لأن المستحب عند رؤية الهلال هو (دعاء) لا (صلاة) وأما عند استعماله في معناه المجازي - المنقول إليه - فلا يحتاج إلى قرينة، إذ يفهم المعنى المقصود بدون قرينة، فلو قلت (صليت صلاة) يفهم السامع أن المراد هي الصلاة ذات الركعات المعروفة لدى المسلمين، ولا يفهم (الدعاء) أصلاً.

المفرد والمركب

فصل (١٥)

اللفظ الموضوع المفرد على ثلاثة أنواع: إما اسم، أو كلمة، أو أداة (٣). واللفظ المركب على قسمين:

١- تام، وهو الذي يصح السكوت بعده، بمعنى أنه لو تكلم شخص بهذا اللفظ التام فقط، ثم سكت ولم يقل بعده شيئاً، لا يكون كلامه ناقصاً.

وهذا نوعان:

إما (خبر) وهو والذي يصح أن يقال فيه (صدق) و(كذب) مثل: (زيد قائم) فإنه يصح أن يقال فيه: (هذا صادق) ويصح أن يقال فيه (هذا كذب) ويسمى - أيضاً - (القضية)، وهذا هو المعتبر في التصديقات. وإما (إنشاء) وهو الذي لا يصح أن يقال فيه (صدق) ولا (كذب) مثل: (إضرب) فإنه لا يصح أن يقال فيه (هذا صادق) ولا يصح أن يقال فيه (هذا كذب) لأن الذي يتطرق إليه الصدق والكذب هو الخبر عن شيء ونقل شيء، أما الأمر بشيء فليس كذلك.

و(الإنشاء) قسمان:

إما يدل على الطلب بالصراحة، مثل (الأمر) و(النهي) و(الاستفهام) ف(اضرب) معناه: طلب الضرب صراحة، و(لا تضرب) معناه: طلب عدم الضرب صراحة، و(هل تضرب؟) معناه: طلب فهم أنه يضرب أم لا؟ صراحة. وإما يدل على الطلب لكن لا بالصراحة، مثل (التمني) و(الترجي) و(التعجب) و(النداء) ف(ليتني كنت طائراً) معناه: طلب كونه طائراً ولكن لا صراحة، و(لعلني كنت فقيهاً) معناه: طلب كونه فقيهاً لكن لا بالصراحة، وما أكثر الماء! معناه: طلب تعجب السامع من كثرة الماء، لكن طلباً بدون صراحة، ويا زيد معناه: طلب زيد، لكن

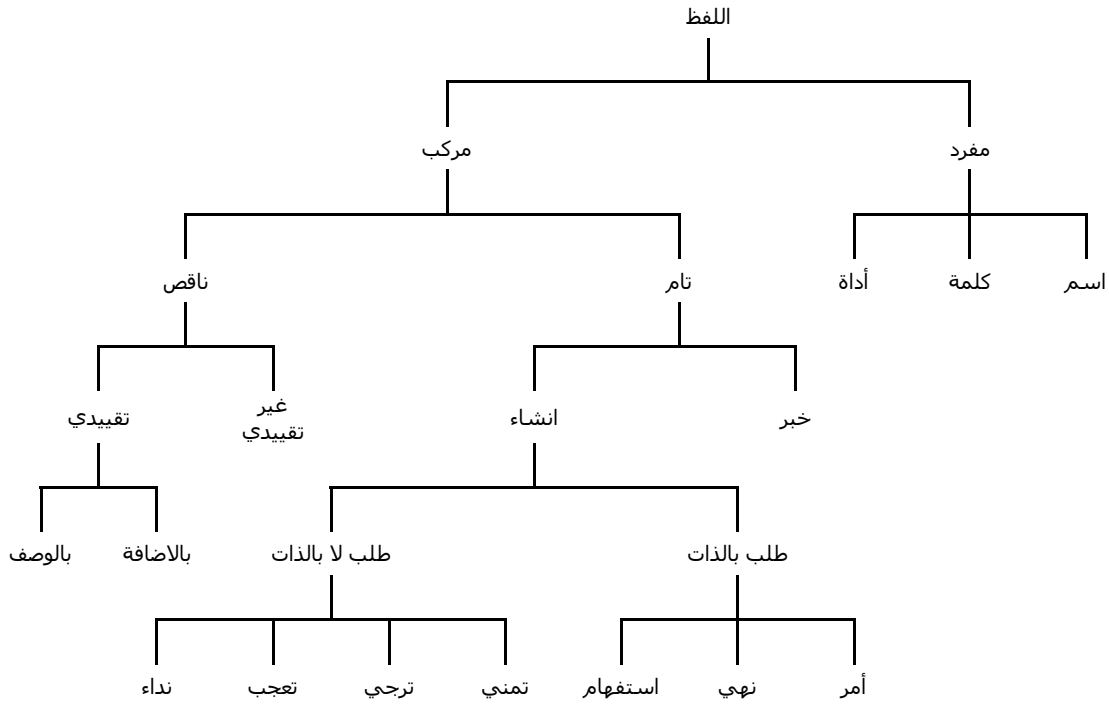
٣- أي: أو فعل، أو حرف، لأن الفعل يقال له في المنطق (كلمة) والحرف يقال له في المنطق (أداة).

بغير صراحة.

٢- ناقص، وهو الذي لا يصح السكوت بعده، بمعنى انه لو تكلم شخص بهذا اللفظ الناقص فقط فسكت ولم يقل بعده شيئاً، يكون كلامه ناقصاً. وهذا نوعان:

إما مركب تقييدي، وهو الذي كان مركباً من جزئين، وكان الجزء الثاني قيدياً للجزء الأول، بحيث لا يفهم المقصود من الجزء الأول إلا إذا كان معه الجزء الثاني، فقد يكون هذا التقييد من جهة إضافة الجزء الأول إلى الجزء الثاني، مثل (دار زيد) فإن الدار حيث أضيفت إلى زيد لا يعلم المراد من الدار إلا إذا ذكر معها زيد، وقد يكون التقييد من جهة أن الجزء الثاني صفة للجزء الأول، مثل (الحيوان الناطق) فإن الناطق صفة للحيوان فإذا ذكر الحيوان فقط، لم يعلم أن المراد به الإنسان، إلا إذا ذكر معه الناطق. وهذا النوع هو العمدة في باب التصورات.

وإما مركب غير تقييدي، وهو الذي لم يكن الجزء الثاني منه قيدياً للجزء الأول، بأن كان الجزء الأول يفهم معناه سواء كان معه الجزء الثاني أم كان وحده، مثل (خمسة عشر) فإن الخمسة معناها معلوم، سواء كن معها العشرة أم لا.



فصل (١٦)

إدراك معاني الألفاظ المفردة، والمركبات الناقصة، والمركبات التامة الإنشائية كلها يسمى تصوراً، وإدراك معاني الألفاظ المركبات التامة الخبرية يسمى تصديقاً.

الكلي والجزئي وتوابعهما

فصل (١٧)

(الكلي) يقال للفظ الذي كان له أفراد كثيرة يشمل جميعها، مثل (الإنسان) فإن أفراده كثيرة، ولفظ الإنسان يشمل جميع تلك الأفراد.
وهو قسمان:

١- الكلي المتواطئ، وهو الكلي الذي كان أفراده - بالنسبة إلى الكلي - متساوين، مثل (الإنسان) فإن أفراده متساوون في أن جميعهم إنسان، وإن كانوا مختلفين من ناحية العلم، والجهل، وغيرهما.

٢- الكلي المشكك، وهو الكلي الذي كان أفراده - بالنسبة إلى الكلي - غير متساوين، مثل المقدار، فإنه كلي يشمل ١٠ أمتار، و١٠٠ متر، و١٠٠٠٠ متر، وغير ذلك من المقادير، فمقدار ١٠ أمتار أقل من مقدار ١٠٠ متر ومقدار ١٠٠ متر أقل من مقدار ١٠٠٠ متر، وهكذا.

و(الجزئي الحقيقي) يقال للفظ الذي كان له معنى واحد، ولا يمكن صدق ذلك المعنى إلا على فرد واحد، مثل زيد.

و(الجزئي الإضافي) يقال للفظ الذي كان بالنسبة لما فوقه جزئياً، وإن كان هو في نفسه كلياً، مثل الإنسان فإنه جزئي بالنسبة إلى الحيوان الذي فوقه، مع أن الإنسان في نفسه كلي، لأن له أفراداً كثيرة.

والجزئي الحقيقي - أيضاً - يكون جزئياً إضافياً، إذ مثل زيد جزئي بالنسبة إلى الإنسان.

فالجزئي الإضافي له فردان، الجزئي الحقيقي، والكلي الذي فوقه كلي أكبر منه.

و(المشترك) يقال للفظ الذي كان له معان متعددة، قد وضع اللفظ لكل واحد واحد من تلك المعاني، مثل لفظة

(عين) التي معناها (الذهب) (الفضة) (الميزان) (الجاسوس) (الركبة) وغير ذلك.

و(الحقيقة والمجاز) يقال للفظ الذي كان له معنى واحد، ولكنه قد يستعمل في معنى آخر لمناسبة ذلك المعنى

الفرعي مع معناه الأصلي، مثل الأسد الذي معناه: الحيوان المفترس المخصوص، ولكنه قد يستعمل في الرجل الشجاع، لمناسبة الرجل الشجاع مع الأسد في الشجاعة والجرأة، فإذا استعمل هذا اللفظ في معناه الأصلي كان حقيقة، وإن استعمل في معناه الفرعي كان مجازاً.

و(المترادفان) يقال للفظين اللذين لهما معنى واحد، مثل الإنسان والبشر.

و(المتباينان) يقال للفظين اللذين لكل منهما معنى مستقل لا يرتبط بمعنى الآخر، مثل الإنسان والحجر.

النسب الأربعة

فصل (١٨)

إذا قايسنا كلياً مع كلي آخر فهما:

١- إما متساويان، بأن يكون جميع أفراد أحدهما نفس جميع أفراد الآخر، مثل الإنسان والناطق فهما كليان

متساويان، إذن إن جميع أفراد الإنسان نفسهم جميع أفراد الناطق، وضابطه: جواز حمل كل منهما على الآخر

كلياً، فنقول - مثلاً -: (كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان).

٢- وإما متباينان، بأن لا يكون فرد من أحدهما مندرجاً تحت الآخر، مثل الإنسان والحجر فإنهما كليان، ولكن لا يصدق الإنسان على شيء من أفراد الحجر، ولا يصدق الحجر على شيء من أفراد الإنسان، وضابطه: جواز نفي كل واحد منهما كلياً عن الآخر، فتقول - مثلاً -: لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان).

٣- وإما أعم وأخص مطلقاً، بأن يكون أحدهما شاملاً لجميع أفراد الآخر، ولا يكون ذلك الآخر شاملاً إلا لبعض أفراد الأول، مثل الحيوان والإنسان، فإن الحيوان شامل لجميع أفراد الإنسان ولكن الإنسان ليس إلا بعض أفراد الحيوان. فالحيوان اعم من الإنسان مطلقاً - أي: دائماً - والإنسان أخص من الحيوان مطلقاً - أي دائماً.

٤- وإما أعم وأخص من وجه، بأن يكون كل واحد منهما شاملاً لبعض من أفراد الآخر وغيره، فيكون كل واحد منهما أعماً من الآخر من وجه، وأخصاً من الآخر من وجه آخر، مثل الإنسان والأبيض فالإنسان أعم من الأبيض من وجه لأنه يشمل الأبيض وغير الأبيض كالشخص الأبيض اللون والشخص الأسود اللون. والأبيض - أيضاً - أعم من الإنسان من جهة لأنه يشمل الإنسان وغير الإنسان فإنه يشمل الإنسان الأبيض ويشمل الورق الأبيض الذي ليس بإنسان. إذن: فالإنسان أعم من الأبيض من جهة شموله على الأبيض وغير الأبيض، ولكنه أخص من الأبيض من جهة شمول الأبيض للإنسان وغير الإنسان.

و(الأبيض) أعم من (الإنسان) من جهة شموله للإنسان وغيره، ولكنه أخص من (الإنسان) من جهة شمول (الإنسان) للأبيض، وغير الأبيض.

وضابطه: أن يصدق الكيان على فرد، ويفترق كل واحد منهما عن الآخر في فرد.

ف(الإنسان، والأبيض) يصدقان على الشخص الأبيض، فيقال له (هذا إنسان) ويقال له: (هذا أبيض).

ولكن (الإنسان) وحده يصدق على الشخص الأسود، دون الأبيض، فيقال له: (هذا إنسان) ولا يقال له: (هذا أبيض).

وكذلك (الأبيض) وحده يصدق على الورق الأبيض، دون الإنسان، فيقال له: (هذا أبيض) ولا يقال له: (هذا إنسان).

وهذه الأربعة تسمى (النسب الأربع).

الكليات الخمسة

فصل (١٩)

الكلي على خمسة أقسام:

الأول: (النوع) وهو الكلي الذي كانت أفراده متففة في الحقيقة، وكان هو تمام حقيقة أفرادها، مثل (الإنسان) الذي أفرادها: (تقي وباقر، وعلي، وصادق) وغيرهم فإن حقيقتهم واحدة والاختلافات الموجودة بينهم في الطول والقصر، واللون، وغيرهما إنما هي اختلافات عارضية، لا ذاتية، فذات الطويل، وذات القصير، وذات الأبيض اللون، وذات الأسود كلها (إنسان) لا اختلاف فيها.

الثاني: (الجنس) وهو الكلي الذي كانت أفرادها مختلفة في حقايقها وكان جزءاً لحقيقة أفرادها، مثل (الحيوان)

الذي أفراده (الإنسان، والفرس، والبقر) وغيرها فإن حقائقهم مختلفة، فحقيقة (الإنسان) غير حقائق بقية الحيوانات، وكذلك حقيقة (الفرس) غير حقائق بقية الحيوانات، وهكذا غيرهما، إلا أن الحيوانية جزء لجميع هذه الحقائق المختلفة.

الثالث: (الفصل) وهو الكلي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة، وكان هو جزء حقيقة أفراده، مثل (الناطق) الذي هو جزء حقيقة (الإنسان) والإنسان أفراده متفقة في الحقيقة.

الرابع: (العرض الخاص) وهو الكلي الذي كان مختصاً بحقيقة واحدة وخارجاً عن الحقيقة، مثل (الضاحك) الذي هو كلي مختص بحقيقة الإنسان - إذ ليس غير الإنسان ضاحكاً - مع أنه ليس داخلاً في حقيقة الإنسان وجزءاً لذاته.

الخامس: (العرض العام) وهو الكلي الذي كان غير مختص بحقيقة واحدة وكان خارجاً عن الحقيقة، مثل الماشي (الذي) هو كلي يشمل (الإنسان) و(الفرس) و(البقر) وغيرها مع أن حقائقها مختلفة، وهو ليس داخلاً في حقيقتها، ولا جزءاً لذاتها.

فصل (٢٠)

قد يكون للجنس جنس آخر فوقه، يشمل هذا الجنس، وغيره مما تختلف حقائقها، مثل (الجسم النامي) الذي هو جنس للحيوان، لأنه يشمل (الحيوان) و(الشجر) وهما مختلفان في حقيقتهما، وكلاهما جسم نامي. و(الجسم المطلق) الذي هو جنس للجسم النامي، لأنه يشمل (الشجر) و(الحجر) وهما مختلفان في حقيقتهما، وكلاهما جسم مطلق. و(الجوهر) الذي هو جنس للجسم المطلق، لأنه يشمل (الحجر) و(الروح) وهما مختلفان في حقيقتهما، وكلاهما جوهر.

وليس فوق (الجوهر) جنس آخر يشمل ويضمه وغيره مما تختلف حقائقها - مثلاً - على تأمل في ذلك.

وليس تحت (الحيوان) جنس آخر يشمل ويضمه وغيره (الحيوان).

ويقال لـ(الحيوان) الجنس السافل، ولـ(الجوهر) الجنس العالي.

فصل (٢١)

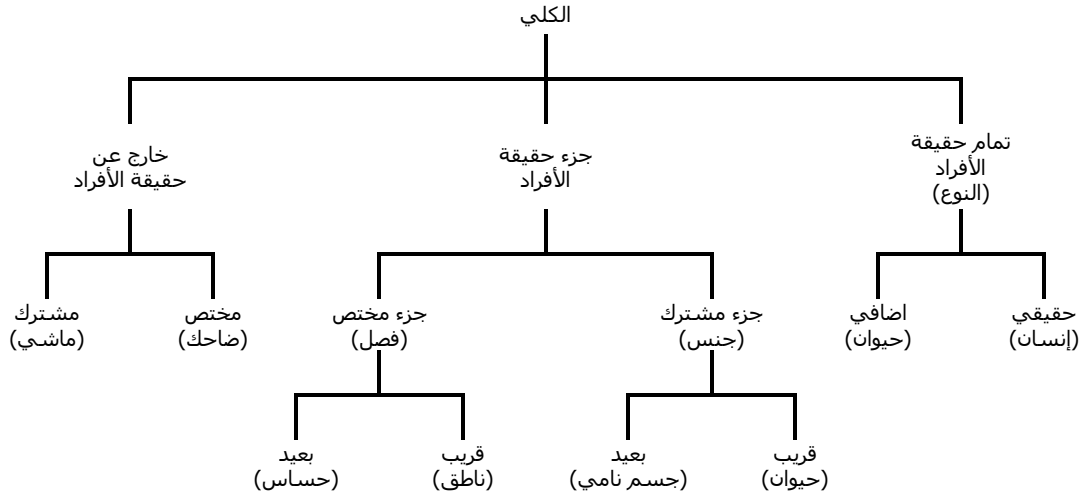
قد يقال (النوع الإضافي) للجنس الذي فوقه جنس آخر، باعتبار أنه نوع لذلك الجنس الأعلى، فيقال للحيوان: النوع الإضافي بالنسبة إلى (الجسم النامي)، ويقال للجسم النامي: النوع الإضافي بالنسبة إلى (الجسم المطلق)، ويقال للجسم المطلق: النوع الإضافي بالنسبة إلى (الجوهر).

فصل (٢٢)

(الجنس) قد يكون قريباً كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وقد يكون بعيداً كالجسم النامي، والجسم المطلق،

والجوهر، بالنسبة إلى الإنسان، و(الجسم النامي) بعيد بمرتبة واحدة، و(الجسم المطلق) بعيد بمرتبتين و(الجوهر) بعيد بثلاث مراتب.

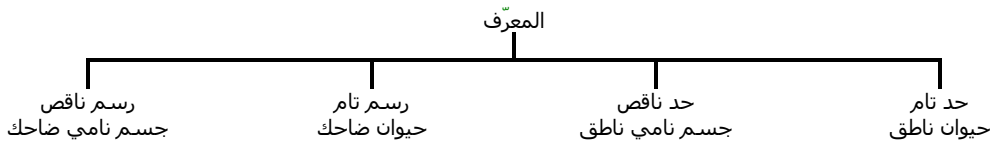
وكذلك (الفصل) قد يكون قريباً كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، وقد يكون بعيداً (كالحساس) بالنسبة إلى الإنسان، إذ (الحساس) هو فصل للحيوان، فبالنسبة إلى الإنسان يكون فصلاً بعيداً. وللفصل - أيضاً - مراتب مختلفة.



فصل (٢٣)

الشيء المجهول إذا سئل عنه بكلمة (ما هو؟) فقل - مثلاً -: (الإنسان ما هو؟) فالجواب عنه يسمى: (المعرف)، وهو على أربعة أقسام:

- ١- (الحد التام) وهو الجواب الذي كان مركباً من الجنس القريب، والفصل القريب، فإذا قيل (الإنسان ما هو؟) فقلت: (حيوان ناطق) سمي هذا الجواب حداً تاماً.
- ٢- (الحد الناقص) وهو الجواب الذي كان مركباً من الجنس البعيد والفصل القريب، فإذا قيل: (الإنسان ما هو؟) فقلت: (جسم نامي ناطق) أو قلت: (جسم ناطق) أو قلت: (جوهر ناطق) سمي هذا الجواب حداً ناقصاً.
- ٣- (الرسم التام) وهو الذي كان مركباً من الجنس القريب والعرض الخاص، فإذا قيل (الإنسان ما هو؟) فقلت: (جسم نامي ضاحك) فقلت (حيوان ضاحك) سمي هذا الجواب رسماً تاماً.
- ٤- (الرسم الناقص) وهو الجواب الذي كان مركباً من الجنس البعيد، والعرض الخاص، فإذا قيل (الإنسان ما هو؟) فقلت: (جسم نامي ضاحك) أو قلت: (جسم ضاحك) أو قلت: (جوهر ضاحك) سمي هذا الجواب: رسماً ناقصاً.



فصل (٢٤)

لا يصح في التعريفات استعمال الألفاظ المشتركة، ولا الألفاظ المجازية إلا إذا كانت هناك قرينة: توضح المقصود.

أقسام للقضية

فصل (٢٥)

القضية - أي: الخبر الذي سبق في الفصل (١٥) على ثلاثة أقسام: حملية، وشرطية متصلة، وشرطية منفصلة.

(الحملية) هي التي نسب فيها وجود شيء إلى شيء آخر، أو نسب فيها عدم شيء إلى شيء آخر، مثل (زيد قائم) و(زيد ليس بقائم).

ويقال لـ(زيد) في المثال (موضوع) ولـ(قائم) (محمول) وللشيء الذي يدل على النسبة بين الموضوع وبين المحمول، مثل (است) في الفارسية. ومثل (هو) في العربية حينما يقال (زيد هو القائم) يقال له (رابطة). و(الشرطية المتصلة) هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أخرى على نحو الاتصال أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الاتصال مثل (إن كانت الشمس طالعة = فالنهار موجود) و(ليس كذلك إذا كانت الشمس طالعة = كان الليل موجوداً).

و(الشرطية المنفصلة) هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أخرى على نحو الانفصال والتباعد، أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الانفصال، مثل (العدد إما زوج وإما فرد) و(ليس كذلك أن يكون العدد إما زوجاً وإما منقسماً إلى متساويين).

والقضية الأولى - في المنفصلة والمتصلة - يقال لها (مقدم) والقضية الثانية يقال لها (تالي):

تقسيمات للقضية الحملية

فصل (٢٦)

(القضية الحملية) إما موجبة، وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر، مثل (زيد قائم) وإما سالبة، وهي التي حكم فيها بعدم ثبوت شيء لشيء آخر، مثل (زيد ليس بقائم).

فصل (٢٧)

الموضوع في القضية الحملية على أربعة أقسام:

- ١- إما جزئي حقيقي، مثل (زيد قائم) وهكذا قضية تسمى (شخصية).
- ٢- وإما كلي وكان الحكم لأفراد الكلي لا لنفسه، ولكن لم يبين أن الحكم فيه لتمام أفراده، أو لبعضه، مثل:

(الإنسان كاتب) وتسمى هكذا قضية (مهملة).

٣- وإما كلي وكان الحكم لنفس الكلي، لا لأفراده، مثل (الإنسان نوع) و(الحيوان جنس) و(الناطق فصل) وهكذا قضية تسمى (طبيعية).

٤- وإما كلي يبين فيه أن الحكم لتمام الأفراد، أو لبعضها، مثل (كل إنسان حيوان) و(بعض الحيوان إنسان) وهكذا قضية تسمى (محصورة).

لكن القضايا (الشخصية) غير معتبرة في العلوم، إذ لا كمال في معرفة الجزئيات لزوالها وعدم ثبوتها، وكذلك (الطبيعية) لا يبحث عنها في العلوم لعدم وجود (كلي الإنسان) مثلاً - في الخارج، وإنما له الوجود الذهني فقط، والموجود من (الإنسان) في الخارج إنما هو أفراده، لا نفس الكلي، والقضية (المهملة) في حكم الجزئية، لأنها القدر المتيقن منها.

فانحصرت المعتبرة من القضايا في العلوم بالقضية المحصورة، وهي إما كلية، أو جزئية، وكل واحد منهما إما موجبة أو سالبة، فهذه الأربعة تكون هي المعتبرة من القضايا في العلوم.

فصل (٢٨)

(القضية الحملية) إن كان موضوعها موجوداً في الذهن فقط، سميت (ذهنية) مثل (اجتماع الضدين محال) فالموضوع وهو (اجتماع الضدين) لا يوجد إلا في التصور الذهني، إذ لا يمكن اجتماع الضدين في الخارج. وإن كان موضوعها موجوداً في الخارج فقط، سميت (خارجية) مثل (كل مسجد تراه في البلد فقد بناه زيد) فالموضوع وهو (كل مسجد تراه) لا يوجد إلا في الخارج، إذ لو تصورت مسجداً غير ما بناه زيد لم يكن زيد بانيه.

وإن كان الحكم فيها لكل موجود، وغير موجود من أفراد الموضوع سميت القضية (حقيقية) مثل (كل إنسان قابل للعلم) فالموضوع، وهو (كل إنسان) شامل لأفراد الموجودين، وشامل - أيضاً - لغير الموجودين من أفراد الإنسان، لأن الجميع لهم قابلية العلم.

فصل (٢٩)

(القضية الحملية) إن لم يكن حرف السلب جزءاً للموضوع، ولا جزءاً للمحمول فيها تسمى (محصلة) سواء كانت موجبة ولم يكن فيها حرف سلب أصلاً مثل (زيد قائم) أم كان فيها حرف سلب لم يكن جزءاً لأحد من طرفيها مثل (زيد ليس بقائم) فـ(زيد) موضوع، و(قائم) محمول، و(ليس) حرف سلب لا جزء للموضوع ولا جزء للمحمول.

وإن كان فيها حرف السلب جزءاً، فتسمى (معدولة) فإن كان حرف السلب جزءاً للموضوع سميت (معدولة الموضوع) مثل: (غير الله مخلوق) وإن كان جزءاً للمحمول سميت (معدولة المحمول) مثل (الله غير مخلوق) وإن كان جزءاً للمحمول وللموضوع - معاً - سميت (معدولة الطرفين) مثل: (غير الله غير أزلي).

الحمليات الموجهات

فصل (٣٠)

(القضية الحملية) إن لم يبين فيها جهة نسبة المحمول إلى الموضوع، تسمى (مطلقة) مثل (الإنسان حيوان) حيث لم يبين فيها أن ثبوت الحيوانية للإنسان أبدي، أو في بعض الأوقات، أو غير ذلك.

وإن يبين فيها جهة النسبة سميت (موجهة) وأهم أقسامها ثمانية:

١- (الضرورية المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة، مثل (كل إنسان حيوان بالضرورة) فإن الإنسان مهما وجد فهو حيوان.

٢- (المشروطة العامة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع - لا دائماً - بل ما دام الوصف موجوداً، مثل (كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً) فإن تحرك الأصابع حال وصف الكتابة ضروري للإنسان.

٣- (الوقتية المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت معين، مثل: (كل إنسان محمر الوجه بالضرورة وقت الغضب) فإن صيرورة الوجه احمر ضرورية للإنسان في حال الغضب.

٤- (المنتشرة المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت غير معين، مثل (كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما) فإن تنفس الإنسان في وقت غير معين ضروري للإنسان.

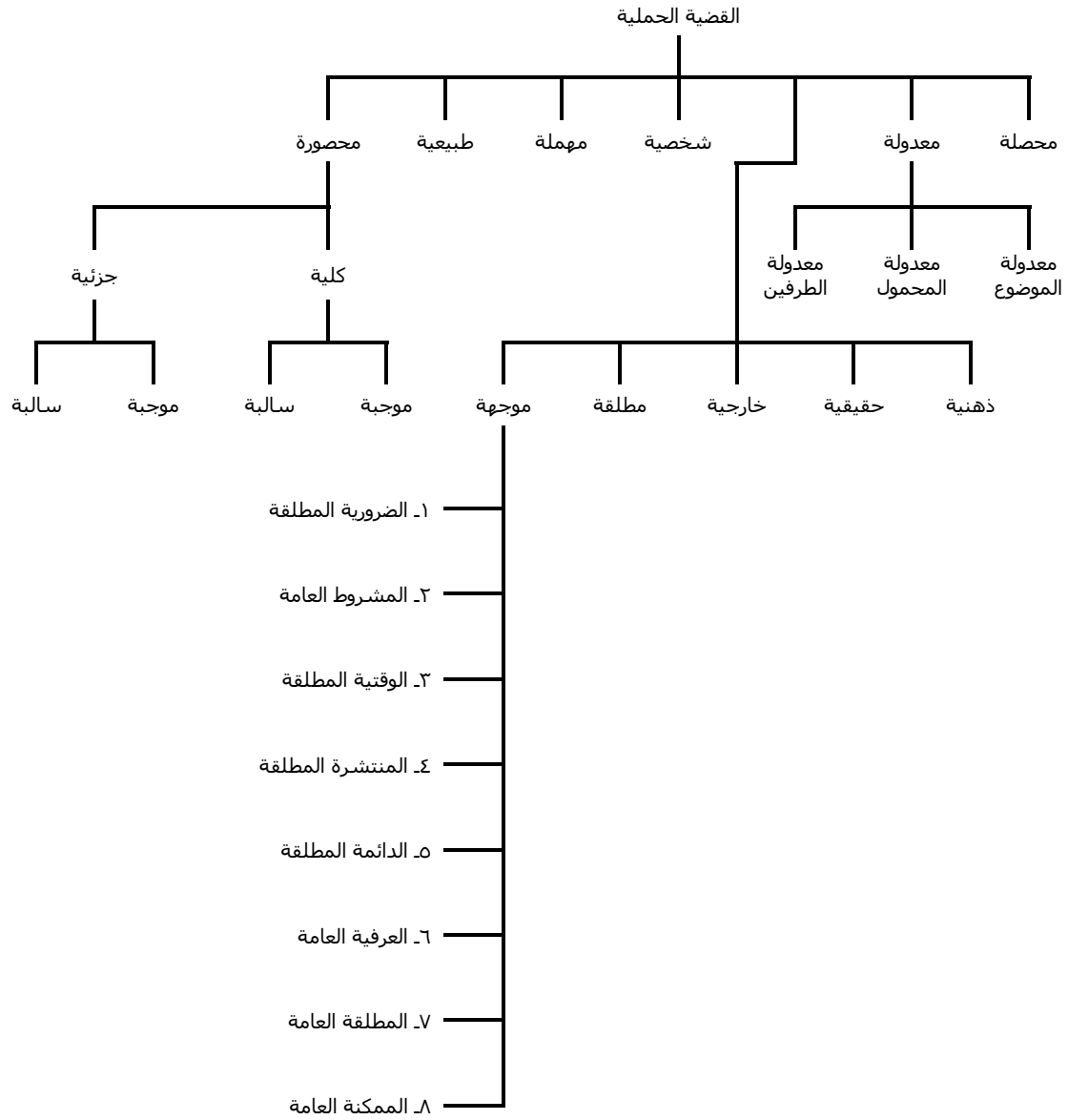
٥- (الدائمة المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها دائماً ما دام ذات الموضوع موجودة، مثل: (كل فلك متحرك بالدوام) فإن التحرك دائمي للفلك، والفرق بين (الضرورة) وبين (الدوام) أن المحمول الضروري لا يمكن عدمه مع وجود الموضوع، فمثلاً: لا يمكن وجود إنسان مع عدم كونه حيواناً، أو وجود الكتابة مع عدم تحرك الأصابع، وهكذا أما المحمول الدائمي فيمكن عدمه مع وجود الموضوع - وإن كان ذلك غير واقع، ولن يقع - فالفلك لا يخرج عن كونه فلماً إذا وقف ولم يتحرك.

٦- (العرفية العامة) وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع دائماً ما دام الوصف، مثل: (كل إنسان متحرك الدم بالدوام ما دام حياً) فدوام تحرك الدم ثابت للإنسان ما دام وصف الحياة موجوداً.

٧- (المطلقة العامة) وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع بالفعل أي: في أحد الأزمنة الثلاث (الماضي - والحال - والمستقبل) مثل: (كل إنسان ماش بالفعل) أي: في أحد الأزمنة الثلاث.

٨- (الممكنة العامة) وهي التي كانت دالة على أن الطرف المقابل للقضية غير ضروري، مثل: (كل إنسان

كاتب بالإمكان العام) يعني أن عدم الكتابة - وهو الطرف المقابل للكتابة - ليس ضرورياً للإنسان.



تقسيمات القضية الشرطية

فصل (٣١)

القضية (الشرطية المتصلة) وهي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أخرى على نحو الاتصال، أو بسلب النسبة بينهما على نحو الاتصال - إن كانت النسبة، أو سلب النسبة ضرورية، سميت (لزومية) مثل: (إن طلعت الشمس فالنهار موجود) و(ليس كذلك إن طلعت الشمس كان الليل موجوداً) فطلوع الشمس ووجود النهار، النسبة بينهما ضرورية بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، وطلوع الشمس ووجود الليل سلب النسبة

بينهما ضروري، إذ لا يمكن اجتماعهما بأن تطلع الشمس ويكون الليل موجوداً.

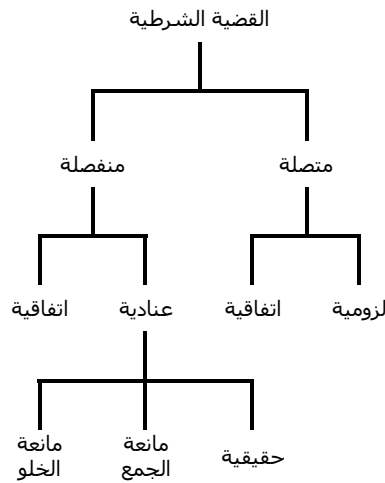
وإن كان وجود النسبة، أو سلب النسبة غير ضروري، سميت القضية (اتفاقية) مثل: (إن جاء زيد جاء عمرو) أو (ليس كذلك إذا جاء زيد أن يجيء جعفر). فالنسبة بين مجيء زيد ومجيء عمرو ليست ضرورية، بحيث لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر، وإنما هو اتفاق وكذلك عدم النسبة بين مجيء زيد ومجيء جعفر ليست ضرورية بحيث لا يمكن أن يجمعا وإنما هو اتفاق، فمن الممكن - غير المحال - أن يجيء زيد دون عمرو أو يجيء عمرو دون زيد كما أن من الممكن - غير المحال - أن يجيء زيد وجعفر معاً.

والقضية (الشرطية المنفصلة) وهي التي حكم فيها بوجود نسبة التباعد بين قضية وقضية أخرى أو بسلب نسبة التباعد بينهما - إن كانت نسبة التباعد أو سلب نسبة التباعد من باب الاتفاق سميت (اتفاقية) مثل (في الدار إما زيد وإما جعفر) و(ليس كذلك أن يكون في الدار إما زيد أو عمرو) فعدم اجتماع زيد وجعفر - معاً - في الدار اتفاقي، وعدم افتراق زيد وعمرو - أيضاً - من باب الاتفاق، إذ ليس من المحال اجتماع زيد وجعفر كما ليس محالاً افتراق زيد عن عمرو، وإن كانت نسبة التباعد بين القضيتين، أو سلبها ضرورية بحيث يمتنع غير ذلك سميت القضية (عنادية) وهذه ثلاثة أنواع:

الأول: (الحقيقة) وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود والعدم، بحيث لا يوجدان معاً، ولا يعدمان معاً مثل (العدد إما زوج وإما فرد) حيث لا يمكن أن يكون زوجاً وفرداً، ولا يمكن أن لا يكون زوجاً ولا فرداً، بل لابد أن يكون أحدهما.

الثاني: (مانعة الجمع) وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود فقط، يعني: كان من المحال اجتماعهما ولكن أمكن انعدامهما، مثل: (هذا الشيء إما شجر أو حجر) حيث لا يمكن أن يكون شجراً وحجراً، ولكن يمكن أن لا يكون شجراً ولا حجراً، بأن يكون إنساناً مثل.

الثالث: (مانعة الخلو) وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في العدم فقط يعني: كان انعدامهما محالاً، ولكن أمكن اجتماعهما مثل: (زيد إما في الماء وإما أن لا يغرق) حيث لا يمكن أن لا يكون زيد في الماء ويغرق، إذ لا يغرق الشخص في غير الماء، ولكن يمكن اجتماعهما بأن يكون زيد في الماء ولا يغرق، لعلمه بالسباحة.



العكس المستوي

فصل (٣٢)

(العكس المستوي) هو تبديل طرفي القضية بجعل الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً في القضية الحملية.

ويشترط أن يكون العكس كالأصل في الإيجاب والسلب والصدق والكذب، فإن كان الأصل موجباً أو كان سالباً، أو كان صدقاً أو كان كذباً لزم كون العكس مثله.

ولذا فإن عكس الموجبة الكلية يكون موجبة جزئية، فمثل (كل إنسان حيوان) عكسه (بعض الحيوان إنسان) إذ لو كان العكس موجبة كلية كان كذباً لأنه يصير (كل حيوان إنسان) وهكذا كذب.

وعكس الموجبة الجزئية يكون موجبة جزئية، فمثل (بعض الإنسان أبيض) عكسه: (بعض الأبيض إنسان). وعكس السالبة الكلية يكون سالبة كلية، فمثل (لا شيء من الإنسان بحجر) عكسه: (لا شيء من الحجر بإنسان).

والسالبة الجزئية لا عكس لها، إذ في عكس (ليس بعض الحيوان بإنسان) لو قلنا: (ليس بعض الإنسان بحيوان) كان العكس كذباً.

هذا في عكس القضايا الحملية.

أما العكس للقضايا الشرطية فهو أيضاً كذلك يجعل المقدم تالياً والتالي مقدماً بحيث يكون العكس مثل الأصل في الإيجاب والسلب والصدق والكذب.

فالموجبة الكلية يكون عكسها موجبة جزئية، فمثل (كلما كانت الشمس طالعة فغرفتنا مضيئة) يكون عكسه: (في بعض أوقات كون غرفتنا مضيئة تكون الشمس طالعة) إذ لو كان العكس موجبة كلية كان كذباً، لأنه يصير: (كلما كانت غرفتنا مضيئة فالشمس طالعة) وهذا غير صحيح، إذ قد تكون الغرفة مضيئة بالكهرباء في الليل مع أن الشمس غير طالعة.

وعكس الموجبة الجزئية يكون موجبة جزئية، فمثل: (بعض أوقات كون الشيء إنساناً يكون أبيض) عكس: (بعض أوقات كون الشيء أبيض يكون إنساناً).

وعكس السالبة الكلية يكون سالبة كلية، فمثل: (لما كان الشيء إنساناً فليس بحجر) عكسه: (كلما كان الشيء حجراً فليس بإنسان).

والسالبة الجزئية لا عكس لها، إذ مثل: (ليس بعض أوقات كون الغرفة مضيئة، الشمس طالعة) لو قلنا في عكسه: (ليس بعض أوقات كون الشمس طالعة، الغرفة مضيئة) كان العكس كذباً.

وأما العكس للحمليات الموجهة، فترجى الكلام عنه إلى الكتب المفصلة.

التناقض

فصل (٣٣)

(التناقض) هو اختلاف القضيتين بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، يعني: لا تكونان صادقتين، ولا تكونان كاذبتين بل تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، وله شرطان:
(الأول) أن تكون القضيتان متحدتين في ثمانية أمور:

- ١- (الموضوع) بأن يكون الموضوع فيهما شيئاً واحداً، فمثل (الإنسان ناطق) مع (الفرس ليس ناطق) ليس تناقضاً، إذ الموضوع في إحداهما (الإنسان) وفي الأخرى (الفرس) وهما شيئان، لا شيء واحد.
- ٢- (المحمول) بأن يكون المحمول فيهما شيئاً واحداً، فمثل (الإنسان ناطق) مع (الإنسان ليس بصاهل) ليس تناقضاً، إذ المحمول في إحداهما (ناطق) وفي الأخرى (صاهل) وهما شيئان، لا شيء واحد.
- ٣- (الزمان) بأن يكون الزمان فيهما واحداً، فمثل: (القمر منخسف وقت الحيلولة) مع (ليس القمر بمنخسف وقت التربيع) ليس تناقضاً إذ الزمان فيهما ليس واحداً.
- ٤- (المكان) بأن يكون المكان فيهما واحداً، فمثل: (زيد قائم في الدار) مع (زيد ليس بقائم في السوق) ليس تناقضاً إذ المكان فيهما ليس واحداً.
- ٥- (الشرط) بأن يكون الشرط فيهما واحداً، فمثل: (زيد يجب إكرامه إن جاء) مع (زيد لا يجب إكرامه إن لم يجيء) ليس تناقضاً، إذ الشرط فيهما ليس واحداً.

- ٦- (الإضافة) يعني: النسبة بأن تكون النسبة فيهما واحدة، فمثل: (زيد أعلم أهل العراق) مع (زيد ليس أعلم أهل اليمن) ليس تناقضاً لأن الإضافة فيهما ليست واحدة وإنما الأعلمية في الأولى بالنسبة والإضافة إلى أهل العراق، وفي الثانية بالنسبة والإضافة إلى أهل اليمن.
- ٧- (الكل والجزء) بأن يكون الحكم فيهما إما على الكل، وإما على الجزء لا أن يكون الحكم في إحداهما على الكل وفي الأخرى على الجزء، فمثل (زيد أبيض أسنانه) مع (زيد ليس بأبيض كله) ليس تناقضاً.
- ٨- (القوة والفعل) بأن يكون الحكم فيهما بالقوة، أو يكون الحكم فيهما بالفعل، لا أن يكون الحكم في إحداهما بالقوة وفي الأخرى بالفعل، فمثل: (زيد عالم بالقوة) مع (زيد ليس بعالم بالفعل) ليس تناقضاً، إذ الحكم في إحداهما بالفعل وفي الأخرى بالقوة.

(الشرط الثاني) أن تكون القضيتان مختلفتين من ثلاثة أمور:

- أحدها في (الكم) يعني الكلية والجزئية، إذ لو اتفقا في ذلك أمكن كذبهما معاً مثل (كل حيوان إنسان) مع (لا شيء من الحيوان بإنسان) فإتبعاً ليستا متناقضتين، إذ في التناقض يجب صدق إحداهما مع كذب الأخرى.
ثانيها: في (الكيف) أي الإيجاب والسلب، بأن تكون إحدى القضيتين موجبة والأخرى سالبة، حتى يصدق (التناقض) إذ لو كانتا - معاً - موجبتين أو كانتا - معاً - سالبتين أمكن صدقهما معاً، أو كذبهما معاً وفي التناقض يجب صدق إحداهما وكذب الأخرى.

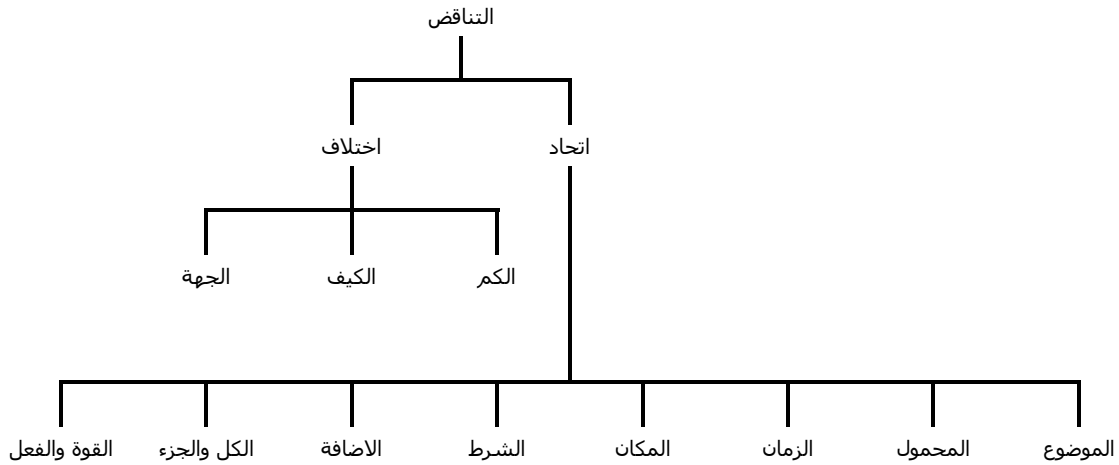
مثال الموجبتين الصادقتين معاً: (كل إنسان حيوان) و(بعض الإنسان حيوان).

ومثال الموجبتين الكاذبتين معاً: (كل إنسان حجر) و(بعض الإنسان حجر).

ومثال السالبتين الصادقتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحجر) و(ليس بعض الإنسان حجراً).

ومثال السالبتين الكاذبتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحيوان) و(ليس بعض الإنسان حيواناً).
ثالثها: في (الجهة) - إذا كانت القضيتان موجهتين -.

وحيث إن البيان تفصيلاً لا يليق بهذا المختصر، نرجى ذلك إلى الكتب المفصلة.
إذن، فالموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية، مثل (كل إنسان حيوان) مع (ليس بعض الإنسان بحيوان).
والموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية، مثل (بعض الحيوان إنسان) مع (لا شيء من الحيوان بإنسان).
والسالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية، مثل: (لا شيء من الإنسان بحجر) مع (بعض الإنسان بحجر).
والسالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية، مثل (ليس بعض الحيوان بإنسان) مع (كل حيوان إنسان).



فصل (٣٤)

التناقض في القضايا الشرطية (المتصلة) أو (المنفصلة) يكون بمثل ما كان في القضايا (الحملية) فيشترط فيه اتحاد القضيتين المتناقضتين في ثمانية أمور، واختلافهما في ثلاثة أمور. أما الشرطية المتصلة فمثل (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) نقيض لمثل: (ليس في بعض أوقات كون الشمس طالعة النهار موجوداً). وأما الشرطية المنفصلة فمثل (كلما كان الشيء عدداً فهو إما زوج وإما فرد) نقيض لمثل: (ليس بعض أوقات كون الشيء عدداً أن يكون إما زوجاً وإما فرداً).

عكس النقيض

فصل (٣٥)

(عكس النقيض) - كما فسره قدماء المنطقيين - هو جعل نقيض المحمول في مكان الموضوع، وجعل نقيض الموضوع في مكان المحمول بحيث يوافق (عكس النقيض) مع (الأصل) في الصدق والكذب، وفي الإيجاب والسلب.

فمثلاً: (كل إنسان حيوان) يكون عكس نقيضه: (كل لا حيوان لا إنسان) ف(لا حيوان) الذي هو نقيض

المحمول في (الأصل) جعلناه موضوعاً، و(لا إنسان) الذي هو نقيض الموضوع في (الأصل) جعلناه محمولاً. وهكذا الحال في (عكس النقيض) للقضايا الشرطية فهو يكون بجعل نقيض المقدم تالياً ونقيض التالي مقدماً. فمثل: (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) يكون عكس نقيضه: (كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة) فـ(لم يكن النهار موجوداً) الذي هو نقيض التالي في (الأصل) جعلناه هنا مقدماً، و(لم تكن الشمس طالعة) الذي هو نقيض المقدم (في الأصل) جعلناه هنا تالياً.

أقسام الحجة

فصل (٣٦)

(الحجة) وهي التصديقات المعلومة التي توصل إلى تصديق مجهول، كما مر في الفصل الـ(٥) على ثلاثة أقسام: (الاستقراء) و(التمثيل) و(القياس).
 (الاستقراء) هو الاستدلال من حال الجزئيات على حال الكلي، بمعنى: أن يتفحص في الجزئيات فيرى في كلها شيء مخصوص، فيستدل من ذلك على أن (الكلي) فيه هذا الشيء المخصوص، مثل ما لو تفحصنا أفراد (الإنسان) فرأيناهم ينمون ويكبرون شيئاً فشيئاً، فنستدل من ذلك على أن (الإنسان) الكلي نامي.
 (التمثيل) هو الاستدلال على حال (الجزئي) من حال (جزئي) آخر، مثل (الجرّي حلال) لأنه مثل السمك، والسمك حلال.
 (القياس) - عند أهل المنطق - هو الاستدلال من حال (الكلي) على حال (الجزئي) مثل: (زيد حيوان ناطق) لأنه جزئي للإنسان، والإنسان حيوان ناطق.

الاستقراء

فصل (٣٧)

(الاستقراء) على قسمين:

الأول: الاستقراء التام، وهو تفحص حال جميع الجزئيات بلا استثناء، وهذا يفيد القطع واليقين، كما لو تفحصنا حال جميع أفراد (الإنسان) فرأيناها تنمو، فيحصل لنا العلم بأن (الإنسان) نامي.
 الثاني: الاستقراء الناقص، وهو تفحص حال بعض الجزئيات، وهذا لا يفيد القطع، بل غاية ما يمكن أنه يفيد الظن، كما لو تفحصنا حال كثير من أفراد الحيوانات البرية والبحرية والطيور، وغيرها فرأيناها - حال الأكل - تحرك فكها الأسفل فقط، فيحصل الظن بأن جميع الحيوانات كذلك. لأن الحكم على الكل قد لا يكون صحيحاً كما في هذا المثال، فإن (التمساح) - وهو حيوان بحري - يحرك فكه الأعلى فقط في حال الأكل.

التمثيل

فصل (٣٨)

(التمثيل) له أربعة أركان:

- ١- (الأصل).
- ٢- (الفرع).
- ٣- (الجامع).
- ٤- (الحكم).

مثل: (النبذ حرام، لأن الخمر حرام، وعلّة حرمة الخمر، هي الإسكار وهو موجود في النبيذ) فد(الخمر) هو الأصل، و(النبذ) هو الفرع، و(الإسكار) هو الجامع، و(الحرمة) هي الحكم. والتمثيل إنما يكون سبباً لإثبات الحكم في الفرع فيما علم علّة الحكم في الأصل وعلم وجود تلك العلة في الفرع، وعلم عدم المانع - في الفرع - عن ثبوت حكم الأصل له. أما إذا كان أحد هذه الشروط الثلاثة مفقوداً، بأن لم يعلم علّة الحكم في الأصل، أو لم يعلم وجود تلك العلة في الفرع، أو لم يعلم عدم المانع في الفرع عن ثبوت حكم الأصل له، فليس التمثيل صحيحاً، ولا يكون سبباً لتعدى الحكم من الأصل إلى الفرع، وسمي في (الفقه) و(الأصول) قياساً محرماً في الشريعة الإسلامية.

أقسام القياس

فصل (٣٩)

(القياس) على ثلاثة أقسام:

الأول: (القياس الاستثنائي) وهو الذي ذكر في مقدماته نفس النتيجة، أو نقيض النتيجة أي (سلبها) مثل:

١- (إن كان هذا إنساناً)

٢- (فهو حيوان)

٣- (لكنه إنسان)

النتيجة (فهو حيوان)

فالنتيجة قد صرّح بنفسها في المقدمة الـ(٢).

ومثل:

١- (إن كان هذا إنساناً)

٢- (فهو حيوان)

٣- (لكنه ليس بحيوان)

النتيجة (فهو ليس بإنسان).

فالنتيجة قد صرّح بنقيضها - وهو: (هذا إنسان - في المقدمة الـ(١) وإنما سمي هذا القياس بـ(الاستثنائي)

لاشتماله على أداة الاستثناء وهي (لكن).

الثاني: (القياس الاقتراني) وهو الذي لم يذكر في مقدماته نفس النتيجة، ولا نقيضها مثل:

١- (هذا إنسان)

٢- (وكل إنسان جسم)

النتيجة: (فهذا جسم).

فالنتيجة لم تذكر هي ولا ونقيضها في المقدمتين.

وإنما سمي هذا القياس بالـ(اقتراني) لاشتماله على (واو) الجمع بين المقدمتين.

الثالث: (قياس المساواة) وهو مثل: (زيد مساو - في الطول - لعمر) و(عمر مساو - في الطول - لباقر)

ينتج: (زيد مساو - في الطول - لباقر) وتسمية (قياس المساواة) ليس إلا تسمية بأول مثال مثل له وكان فيه لفظ

(مساو) وإلا فهو يجري في غير التساوي أيضاً، كما سيأتي في الفصل (٤٧).

القياس الاقتراني

فصل (٤٠)

(القياس الاقتراني) على قسمين:

١- الحملية، وهو المركب من القضايا الحملية فقط.

٢- الشرطي، وهو المركب من القضايا الشرطية أو الشرطية والحملية ولأجل الاختصار، وبعد (الشرطي) عن

ذهن المبتدئ تقتصر بذكر (الحملية) فقط.

و(القياس الاقتراني الحملية) مثل:

١- (هذا إنسان)

٢- (وكل إنسان جسم)

النتيجة (فهذا جسم)

القياس الاقتراني الحملية

فهذا القياس مشتمل على مقدمتين:

الأولى وهي: هذا إنسان - تسمى (الصغرى).

والثانية وهي: كل إنسان جسم - تسمى (الكبرى).

وهاتان المقدمتان مشتملتان على ثلاث كلمات تسمى (الحدود) وهي: (هذا) و(إنسان) و(جسم).

فالكلمة التي في المقدمة الأولى فقط - أعني: (هذا) تسمى (الأصغر).

والكلمة التي في المقدمة الثانية فقط - أي: (جسم) - تسمى (الأكبر).

والكلمة التي تكررت في المقدمتين - أي: (إنسان) - تسمى (الأوسط).

وفي (نتيجة) القياس يسقط (الأوسط) ويصير (الأصغر) موضوعاً و(الأكبر) محمولاً، كما في المثال السابق

فإن النتيجة (هذا جسم) ليس فيه (الأوسط) وهو الإنسان، وإنما فيه (هذا) و(جسم) والأول (أصغر) والثاني

(أكبر).

الأشكال الأربعة

فصل (٤١)

(الافتراضي الحملية) على أربعة أشكال.

(الشكل الأول): أن يصير (الأوسط) محمولاً في المقدمة الأولى (الصغرى) وموضوعاً في المقدمة الثانية (الكبرى).

مثل:

(هذا إنسان) (صغرى).

(وكل إنسان جسم) (كبرى).

(فهذا جسم) (نتيجة).

فالإنسان الذي هو (الأوسط) صار محمولاً في (الصغرى) وموضوعاً في (الكبرى).

(الشكل الثاني): أن يصير (الأوسط) محمولاً في كلتا المقدمتين.

مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(ولا شيء من الحجر بحيوان) (كبرى).

(فلا شيء من الإنسان بحجر) (نتيجة).

فالحيوان الذي هو (الأوسط) صار محمولاً في كلتا المقدمتين.

(الشكل الثالث): أن يصير (الأوسط) موضوعاً في كلتا المقدمتين.

مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(وكل إنسان ناطق) (كبرى).

(فبعض الحيوان ناطقه) (نتيجة).

فالإنسان الذي هو (الأوسط) صار موضوعاً في كلتا المقدمتين.

(الشكل الرابع): أن يصير (الأوسط) موضوعاً في المقدمة الأولى (الصغرى) ومحمولاً في المقدمة الثانية

(الكبرى).

مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(وكل ناطق إنسان) (كبرى).

(فبعض الحيوان ناطق) (نتيجة).

فالإنسان الذي هو (الأوسط) صار موضوعاً في المقدمة الأولى ومحمولاً في الثانية.

شروط الشكل الأول

فصل (٤٢)

لكل من هذه الأشكال الأربعة شروط يجب أن تراعى حتى تكون (النتيجة) صحيحة وصادقة.
 (فالشكل الأول) الذي كان (الأوسط) فيه محمولاً في المقدمة الأولى (الصغرى) وموضوعاً في المقدمة الثانية (الكبرى): يتشترط فيه أن تكون المقدمة الأولى (الصغرى) موجبة، سواء كانت كلية أم جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) كلية سواء كانت موجبة أم سالبة.
 فأقسامه الصحيحة أربعة:

١- كون المقدمتين موجبتين كليتين، فتكون النتيجة موجبة كلية مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(وكل حيوان حساس) (كبرى).

(كل إنسان حساس) (نتيجة).

٢- كون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة كلية، فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

(بعض الحيوان إنسان) (صغرى).

(وكل إنسان ناطق) (كبرى).

(فبعض الحيوان ناطق) (نتيجة).

٣- كون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة كلية، مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(ولا شيء من الحيوان بحجر) (كبرى).

(فلا شيء من الإنسان بحجر) (نتيجة).

٤- كون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

(بعض الحيوان إنسان) (صغرى).

(ولا شيء من الإنسان بفرس) (كبرى).

(فليس بعض الحيوان فرساً) (نتيجة).

إذن فالشكل الأول ينتج المحصورات الأربع: (الموجبة الكلية) و(الموجبة الجزئية) و(السالبة الكلية) و(السالبة الجزئية).

شروط الشكل الثاني

فصل (٤٣)

يشترط في الشكل الثاني - الذي يقع (الأوسط) فيه محمولاً في المقدمتين -: أن تكون المقدمة الثانية (كبرى) كلية، سواء كانت موجبة أم سالبة، وإن تختلف المقدمتان في الإيجاب والسلب، بأن لا تكونان سالبتين، ولا موجبتين، والأقسام الصحيحة لهذا الشكل - أيضاً - أربعة:

١- كون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة كلية، مثل:

كل إنسان حيوان (صغرى).

ولا شيء من الحجر بحيوان (كبرى).

فلا شيء من الإنسان بحجر (نتيجة).

٢- كون المقدمة الأولى (صغرى) سالبة كلية، والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة كلية، فتكون النتيجة - أيضاً - سالبة كلية، مثل:

لا شيء من الحجر بحيوان (صغرى).

وكل إنسان حيوان (كبرى).

فلا شيء من الإنسان بحجر (نتيجة).

٣- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

بعض الحيوان إنسان (صغرى).

ولا شيء من الفرس بإنسان (كبرى).

فليس بعض الحيوان بقرس (نتيجة).

٤- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) سالبة جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة كلية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

ليس بعض الحيوان بإنسان (صغرى).

وكل ناطق إنسان (كبرى).

فليس بعض الحيوان بناطق (نتيجة).

إذن: فالشكل الثاني ينتج السالبة، كلية أو جزئية، ولا تكون نتيجته موجبة أبداً.

شروط الشكل الثالث

فصل (٤٤)

(الشكل الثالث) الذي يقع (الأوسط) فيه موضوعاً في المقدمتين، شرطه أن تكون المقدمة الأولى (صغرى)

موجبة، سواء كانت كلية أم جزئية ويكون إحدى مقدمتيه كلية، موجبة أم سالبة، والأقسام الصحيحة لهذا الشكل ستة، ثلاثة تنتج موجبة جزئية، وثلاثة تنتج سالبة جزئية:

١- أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين، فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(وكل إنسان ناطق) (كبرى).

(فبعض الحيوان ناطق) (نتيجة).

٢- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة جزئية والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة كلية فتكون النتيجة -

أيضاً - موجبة جزئية مثل:

(بعض الإنسان أبيض) (صغرى).

(وكل إنسان حيوان) (كبرى).

(فبعض الأبيض حيوان) (نتيجة).

٣- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة -

أيضاً - موجبة جزئية مثل:

(كل حيوان حساس) (صغرى).

(وبعض الحيوان إنسان) (كبرى).

(فبعض الحساس إنسان) (النتيجة).

٤- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية فتكون النتيجة سالبة

جزئية، مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(ولا شيء من الإنسان بفرس) (كبرى).

(فليس بعض الحيوان بفرس) (نتيجة).

٥- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية فتكون النتيجة -

أيضاً - سالبة جزئية. مثل:

(بعض الإنسان أبيض) (صغرى).

(ولا شيء من الإنسان بحجر) (كبرى).

(فليس بعض الأبيض بحجر) (نتيجة).

٦- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة جزئية فتكون النتيجة -

أيضاً - سالبة جزئية. مثل:

(كل حيوان حساس) (صغرى).

(وليس بعض الحيوان بفرس) (كبرى).

(فليس بعض الحساس بفرس) (نتيجة).

إذن: (فالشكل الثالث) تكون نتيجة جزئية موجبة وسالبة، ولا تصير كلية أبداً.

شروط الشكل الرابع

فصل (٤٥)

(الشكل الرابع) - وهو الذي كان (الأوسط) فيه موضوعاً في المقدمة الأولى (صغرى) ومحمولاً في المقدمة الثانية (كبرى) - يلزم فيه واحد من شرطين، حتى ينتج نتيجة صحيحة.

الأول: أن تكون المقدمتان موجبتين، والمقدمة الأولى (صغرى) كلية، سواء كانت الأخرى - أيضاً - كلية أم جزئية.

الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كلية سواء كانت الأخرى - أيضاً - كلية أم لا، واختلافهما في الإيجاب والسلب.

فإذا كان احد هذين الشرطين موجوداً كانت الأقسام الصحيحة لهذا الشكل ثمانية:

١- أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

(كل إنسان حيوان (صغرى)).

(وكل ناطق إنسان) (كبرى).

(فبعض الحيوان ناطق) (نتيجة).

٢- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة جزئية فتكون النتيجة - أيضاً - موجبة جزئية، مثل:

(كل إنسان حيوان (صغرى)).

(وبعض الأبيض إنسان) (كبرى).

(فبعض الحيوان أبيض) (نتيجة).

وهذان القسمان داخلان تحت الشرط الأول.

٣- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) سالبة كلية، والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة كلية فتكون النتيجة سالبة كلية، مثل:

(لا شيء من الحيوان بحجر) (صغرى).

(وكل إنسان حيوان) (كبرى).

(فلا شيء من الإنسان بحجر) (نتيجة).

٤- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية فتكون النتيجة سالبة جزئية مثل:

(كل إنسان حيوان (صغرى)).

(ولا شيء من الفرس بإنسان) (كبرى).

(فليس بعض الحيوان بفرس) (نتيجة).

٥- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة كلية، فتكون النتيجة -

أيضاً - سالبة جزئية، مثل:

(بعض الحيوان أبيض) (صغرى).

(ولا شيء من الحجر بحيوان) (كبرى).

(فليس بعض الأبيض بحجر) (نتيجة).

٦- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) سالبة جزئية، والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة كلية. فتكون النتيجة -

أيضاً - سالبة جزئية، مثل:

(ليس بعض الإنسان بأبيض) (صغرى).

(وكل ناطق إنسان) (كبرى).

(فليس بعض الأبيض بناطق) (نتيجة).

٧- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) موجبة كلية، والمقدمة الثانية (كبرى) سالبة جزئية، فتكون النتيجة -

أيضاً - سالبة جزئية، مثل:

(كل إنسان حيوان) (صغرى).

(وليس بعض الأبيض بإنسان) (كبرى).

(فليس بعض الأبيض حيوان) (نتيجة).

٨- أن تكون المقدمة الأولى (صغرى) سالبة كلية، والمقدمة الثانية (كبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة -

أيضاً - سالبة جزئية مثل:

(لا شيء من الإنسان بحجر) (صغرى).

(وبعض الأبيض إنسان) (كبرى).

(فليس بعض الأبيض بإنسان) (نتيجة).

وهذه الأقسام الستة الأخيرة داخلة تحت الشرط الثاني، ففي كل منها المقدمتان مختلفتان بالإيجاب والسلب،

وإحدهما كلية.

القياس الاستثنائي وأقسامه

فصل (٤٦)

(القياس الاستثنائي) - وقد مضى معناه في الفصل الـ ٣٩ - على قسمين:

الأول: الاتصالي، وهو الذي كان فيه المقدمة الشرطية متصلة لزومية (٤) فإذا استثنى نفس (المقدم) كانت

النتيجة نفس (التالي) مثل:

(إن كان هذا إنساناً) (المقدم).

(كان حيواناً) (التالي).

(لكنه إنسان) وضع (استثناء نفس المقدم).

(فهو حيوان) (النتيجة).

وإذا استثنى نقيض (التالي) كانت النتيجة نقيض (المقدم) مثل:

(إن كان هذا إنساناً) (المقدم).

(كان حيواناً) (التالي).

(لكنه ليس بحيوان) (استثناء نقيض التالي).

(فهو ليس بإنسان) (النتيجة).

أما استثناء نقيض (المقدم) فلا ينتج شيئاً، فمثل:

(إن كان هذا إنساناً) (المقدم).

(كان حيواناً) (التالي).

(لكنه ليس بإنسان) (استثناء نقيض المقدم) لا نتيجة له، لأنه لا يصح أن يقال في النتيجة (فهو ليس

بحيوان)، لأنه قد لا يكون الشيء إنساناً، ويكون حيواناً، كالفرس.

وكذلك استثناء نفس (التالي) لا ينتج شيئاً، فمثل:

(إن كان هذا إنساناً) (المقدم).

(كان حيواناً) (التالي).

(لكنه حيوان) (استثناء نفس التالي).

لا نتيجة له: إذ لا يصح أن يقال في نتيجته (فهو إنسان) لأن كونه حيواناً لا يثبت إنه إنسان، فلعله فرس.

القسم الثاني: (الاتصالي) وهو الذي كان فيه القضية الشرطية منفصلة - وهي على ثلاثة أنواع:

الأول: أن تكون الشرطية (حقيقية (٥)) فاستثناء نفس احد الطرفين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض احد

الطرفين ينتج نفس الآخر فنتائجه أربعة، مثل:

الطرفان { (إما أن يكون هذا العدد زوجاً) (المقدم).
(وإما أن يكون فرداً) (التالي).

١- (لكنه زوج) (استثناء نفس المقدم).

(فليس بفرد) (النتيجة: وهي نقيض التالي).

x x

٢- (لكنه فرد) (باستثناء نفس التالي).

(فليس بزوج) (النتيجة: وهي نقيض المقدم).

x x

٣- (لكنه ليس بزوج) (استثناء نقيض المقدم).

(فهو فرد) (النتيجة: وهي نفس التالي).

x x

٤- (لكنه ليس بفرد) (استثناء نقيض التالي).

(فهو زوج) (النتيجة: وهي نفس المقدم).

الثاني: أن تكون الشرطية (مانعة الجمع) فاستثناء نفس أحد الطرفين، ينتج نقيض الطرف الآخر، فنتائجه اثنان. مثل:

الطرفان { (إما أن يكون هذا الشيء شجراً) (المقدم)
(وإما أن يكون حجراً) (التالي)

x x

١- (لكنه شجر) (استثناء نفس المقدم).

(فليس بحجر) (النتيجة: وهي نقيض التالي).

x x

٢- (لكنه حجر) (استثناء نفس التالي).

(فليس بشجر) (النتيجة: وهي نقيض المقدم).

أما استثناء نقيض احد الطرفين، فلا ينتج نفس الطرف الآخر.

فلو قيل: (لكنه ليس بشجر) لا يدل على (فهو حجر) إذ قد لا يكون شجراً، ولا حجراً.

ولو قيل: (لكنه ليس بحجر) لا يدل على (فهو شجر) لما قلنا.

الثالث: أن تكون الشرطية (مانعة الخلو) فاستثناء نقيض احد الطرفين، ينتج نفس الطرف الآخر، فنتائجه - أيضاً - اثنان. مثل:

(إما زيد في الماء) (المقدم).

(وإما أن لا يغرق) (التالي).

x x

١- (لكنه ليس في الماء) (استثناء نقيض المقدم).

(فلا يغرق) (النتيجة: وهي نفس التالي).

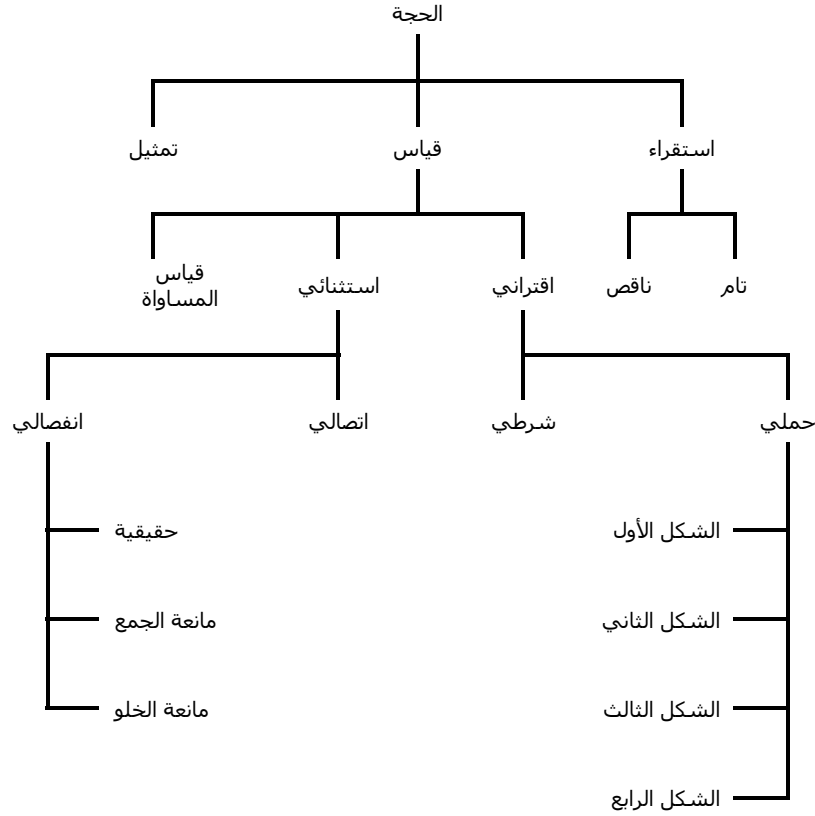
x x

٢- (لكنه يغرق) (استثناء نقيض التالي).

(فهو في الماء) (النتيجة وهي نفس المقدم).

أما استثناء احد الطرفين فلا ينتج شيئاً، فلو قيل: (لكنه في الماء) فلا يدل على انه يغرق، أو لا يغرق، فلا

نتيجة. وكذلك لو قيل (لكنه لا يغرق) فلا يدل على أنه في الماء، أو في خارج الماء، فلا نتيجة - أيضاً -.



قياس المساواة

فصل (٤٧)

قياس المساواة إنما يكون المقصود به بيان تساوي أمرين لتساويهما مع ثالث. مثل:

- ١- زيد مساو - في الطول - لعمرو.
 ٢- وعمرو مساو - في الطول - لباقر.
 فزيد مساو - في الطول - لباقر (النتيجة).

فالمقصود بهذا القياس بيان تساوي زيد و باقر في الطول لتساويهما - في الطول - مع عمرو.
 فقد يكون في البين مادة (التساوي) وقد يكون غير ذلك، مثل:

- ١- (الجسم جزء الحيوان).
 ٢- (والحيوان جزء الإنسان).
 (فالجسم جزء الإنسان) (النتيجة).

ويتوقف صحة (قياس المساواة) وسلامة النتيجة فيه من الغلط، على صدق مقدمة خارجية محذوفة، وهي في المثال الأول (مساو المساوي مساو) وفي المثال الثاني (جزء الجزء جزء) وكلتاها صادقتان، فالنتيجة في

القياسين سليمة.

أما إذا لم تصدق المقدمة الخارجية المحذوفة فلا تصح النتيجة. مثل:

- ١- (الاثنان نصف الأربعة).
 ٢- (والأربعة نصف الثمانية).
 { المقدمتان
 (فالاثان نصف الثمانية). (النتيجة).

فالمقدمة الخارجية هي (نصف النصف نصف) وهذه كاذبة، لأن نصف النصف ربع، ولذا فالنتيجة وهي (فالاثان نصف الثمانية) خطأ.

ومثل:

- ١- (زيد عدو عمرو).
 ٢- (وعمر عدو جعفر).
 { المقدمتان
 (فزيد عدو جعفر) (النتيجة).

فالمقدمة الخارجية المحذوفة هي (عدو العدو عدو) وهذه - أيضاً - كاذبة، لأن عدو العدو قد يكون صديقاً، ولذا فالنتيجة وهي (فزيد عدو جعفر) خطأ.

فيجب التفحص عن المقدمة الخارجية، والتأكد من صدقها، فإذا صدقت المقدمة الخارجية مع القياس، صدقت النتيجة، وإذا كانت المقدمة الخارجية كاذبة، فسد القياس وكذبت النتيجة.

الصناعات الخمس

فصل (٤٨)

(الصناعات الخمس) هي: (البرهان) و(الجدل) و(الخطابة) و(الشعر) و(المغالطة) وهذه الخمسة هي التي تتألف منها مادة (القياس) يعني: مقدماته، فمقدمات القياس يطلق عليها احد هذه الأسماء الخمسة كما سترى.

البرهان

فصل (٤٩)

(البرهان) يقال لمقدمات القياس اليقيني التي تألفت من القضايا اليقينية ويقصد به إثبات الحق. وهي ستة أنواع:

- ١- (الأوليات): وهي القضايا التي يحزم العقل بها مجرد تصورها، مثل (الكل أعظم من الجزء).
- ٢- (المحسوسات): وهي القضايا التي يعلمها الإنسان بالحس الظاهري مثل: (الشمس مضيئة) أو بالحس الباطني، مثل: (لنا جوع وعطش).
- ٣- (التجربيات): وهي القضايا التي علمها الإنسان بالتجربة مثل: (عصير الليمون الحامض قاطع للصفراء).
- ٤- (الحدسيات): وهي القضايا التي علمها الإنسان بالحدس القوي، مثل: (نور القمر مكتسب من نور

الشمس) على إشكال في المثال.

- ٥- (المتواترات): وهي القضايا التي أخبر بها جماعة، بحيث يعلم قطعاً بعدم اتفاقهم على نقل هذا الخبر كذباً، مثل: (مكة موجودة) لمن لم يرها.
- ٦- (الفطريات): وهي القضايا التي يعرفها الإنسان بفطرته مثل (الأربعة زوج).

الجدل

فصل (٥٠)

(الجدل) يقال لمقدمات القياس التي يأتي بها الشخص لإقامة الحجة على أي مطلب كان، حق، أو باطل لإلزام الخصم.

وتتألف مقدماته من أمرين:

- ١- (المشهورات): وهي القضايا التي اتفق عليها آراء الجميع مثل: (الإحسان حسن) أو اتفق عليها آراء طائفة خاصة. مثل: (ذبح الحيوان قبيح) عند بعض أهل الهند.
- ٢- (المسلّمات): وهي القضايا التي يسلم لها الخصم، ويقبلها، وإن لم تكن صحيحة عند المستدل، مثل: (الأمر حقيقة في الوجوب) الذي يسلم له بعض علماء الأصول، ويسمى كل من السائل والمجيب - في الجدل - (جدلي).

الخطابة

فصل (٥١)

(الخطابة) يقال للصناعة العلمية التي تفيد إقناع الخصم، في الأمور الجزئية غالباً، حيث لا يكون له قابلية درك الكليات، حتى يوتى بالبرهان والجدل، وتتألف من أمرين:

- ١- (المقبولات) وهي القضايا التي أخذت عن شخص يعتقد الناس به، كالأنبياء (عليهم السلام) والأئمة (عليهم السلام) والأولياء والحكماء، مثل:
- (الصلوات الخمس واجبة) و(الشفاعة في يوم القيامة ثابتة) ونحوهما.
- ٢- (المظنونات) وهي القضايا التي يحكم العقل فيها حكماً راجحاً، لا حكماً جازماً مثل: (زيد يجلس مع الأعداء فهو عدو).

والغرض من (الخطابة) ترغيب الناس بالمنافع، وإخافتهم من المضار، كما يفعلهما الخطباء والوعاظ.

الشعر

فصل (٥٢)

(الشعر) - عند أهل المنطق - يقال للكلام المصوغ من القضايا العاطفية التي لا يدعن لها العقل، ولكنها تؤثر في النفس وتوجب قبض النفس أو بسطها، ويكون غالباً في الأمور الجزئية. ويتألف من:

(المخيلات) التي يصوغها الخيال للترغيب، أو للترهيب فالترغيب كما يقال - لمن يكره الخمر -: (الخمرة) (الخمرة شراب سيال، يا قوتي ينشط النفس ويفرحها) فهذه الكلمات تبسط النفس.

والترهيب كما يقال - لمن يحب العسل -: (العسل مر مهوع، له لون العذرة الرطبة) فهذه الكلمات تقبض النفس.

وإذا قرن بذلك السجع أو الوزن والقافية ازداد تأثيراً في النفس.

المغالطة

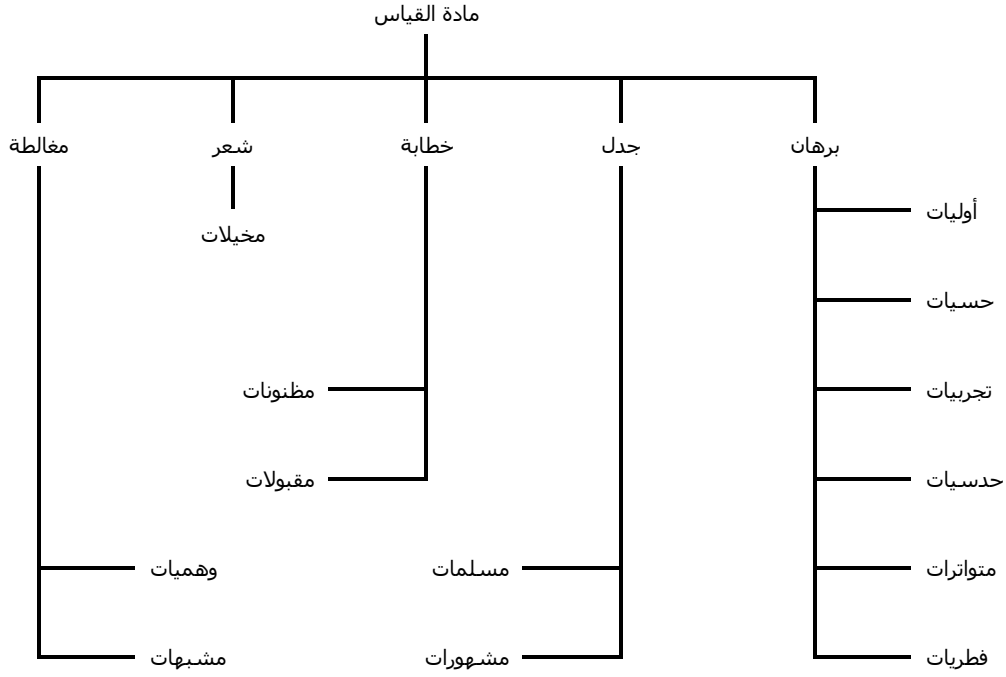
فصل (٥٣)

(المغالطة) هي صناعة علمية لا تفيد اليقين، سواء سلم لها الخصم أم لا، وهي تتألف من أمرين:

١- (الوهميات) وهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في الأمور غير المحسوسة، مثل: (يلزم الخوف من الميت).

٢- (المشبهات) وهي القضايا الكاذبة التي تشبه القضايا الصادقة، لاشتباه لفظي مثل قول (هذا إنسان) لتمثال (الإنسان) فيقال - مثلاً - (هذا إنسان) (وكل إنسان ناطق) (فهذا ناطق). أو لاشتباه معنوي مثل: (الإنسان حيوان) و(الحيوان جنس) (فالإنسان جنس).

و(المغالطة) إن استعملت مع الشخص الحكيم، سميت (سفسطة) وإن استعملت مع غير الحكيم سميت (مشاغبة).



هذا آخر ما قصدنا كتابته من (الموجز في المنطق) والله تعالى أسأل أن يرنيه لي يوم القيامة، ويؤتيني به بيميناي، ويتقبله بواسع فضله، فإنه أهل ذلك وهو حسبي ونعم الوكيل. (تم) على يد مؤلفه المحتاج إلى فضل ربه الكريم صادق بن المهدي الحسيني الشيرازي عشية الخميس ثاني محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة وأربع وثمانين من الهجرة النبوية المقدسة.

(سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين).